# مؤتمر نزع السلاح

CD/PV.733

28 March 1996
ARABIC
Original: ENGLISH

---

## المحضر النهائي للجلسة العامة الثالثة والثلاثين بعد السبعمائة

**المعقودة في قصر الأمم، بجنيف،**
**يوم الخميس الموافق ٢٨ آذار/مارس ١٩٩٦ الساعة ١٠/٠٠**

**الرئيس: السيد آبوَه (نيجيريا)**

**الرئيس** (متحدثاً بالانكليزية): أُعلن افتتاح الجلسة العامة الثالثة والثلاثين بعد السبعمائة لمؤتمر نزع السلاح.

يسرني جداً أن أرحب بسعادة السيد سَردار عاسِف أحمد علي، وزير خارجية باكستان، الذي سيلقي خطاباً أمام المؤتمر اليوم. وكان قد ألقى خطاباً أمام هذا المؤتمر منذ عام فقط. وإنني على يقين من أن وجوده بيننا مجدداً اليوم يُدلّل على مدى الأهمية التي تعلقها حكومته على هذا المحفل، سيما وأن حضوره يأتي في وقت بلغ فيه المؤتمر مفترق طرق هام في تفاوضه على معاهدة للحظر الشامل للتجارب. وأؤكد لوزير الخارجية الموقر أن بيانه سيحظى بأكبر الاهتمام.

ويوجد على قائمة المتحدثين التي أمامي لهذا اليوم ممثلو النمسا والبرازيل وسلوفينيا والجمهورية التشيكية والصين ومنغوليا.

وأود الآن أن أعطي الكلمة للمتحدث الأول المدرج في قائمة المتحدثين، وهو ممثل النمسا، السفير السيد كرايد.

**السيد كرايد** (النمسا) (الكلمة بالانكليزية): اسمحوا لي، أيها السيد الرئيس، أن أهنئكم على توليكم وظيفتكم الهامة وأن أعرب لكم عن تقدير وفدي لالتزامكم بمسعانا المشترك. وأود في الوقت ذاته أن أقدم شكرنا للأمين العام للمؤتمر ولفريقه على دعمهم القيم لعملنا.

إنني أءخذ الكلمة اليوم بشأن مسألة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وفي الواقع أن للنمسا مصلحة وطنية عليا في المعاهدة بوصفها خطوة رئيسية صوب إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. إن بلدي ليس فقط دولة غير حائزة لأسلحة نووية، بل إنه يقع في منطقة كان فيها احتمال استخدام الأسلحة النووية، في عهد الحرب الباردة، يشكل تهديداً كبيراً لأمنه القومي. ومن ثم، فإن التزامنا المطلق بعدم الانتشار ونزع السلاح النووي الشامل حقاً قد تطور في وقت مبكر ليصبح أحد أركان سياستنا الخارجية. إننا نقف تماماً في صف البلدان التي عاهدت أنفسها، إما على الصعيد الفردي أو الاقليمي، على أن تظل خالية من الأسلحة النووية. وأيضاً انطلاقاً من هذا المبدأ غير النووي من مبادئ سياستها الخارجية، عرضت النمسا استضافة منظمة المعاهدة المرتقبة في فيينا. وعلى الرغم من أننا نؤمن بضرورة نزع السلاح النووي التام في نهاية المطاف، فإننا واقعيون بدرجة كافية لمعرفة أن هذا ليس خياراً فورياً. وقد أحطنا علماً بالمناقشة بشكل جيد، سواء داخل اللجنة المخصصة لحظر التجارب النووية أو في المؤتمر ذاته، فيما يتعلق بالمطالبة بإطار زمني محدد لنزع السلاح. ونتعاطف مع أنصار هذا النهج لأننا نعتبر أيضاً أنه لا يمكن للمعاهدة أن تمثل الكلمة الفصل بشأن مسألة الأسلحة النووية. إلا أننا نعتقد أنه لا ينبغي لنا إضاعة فرصة توطين أنفسنا على تَقَبُّل التجارب النووية مُفضّلين مفهوماً بالغ الطموح.

إننا مقتنعون بأن إبرام هذه المعاهدة سوف يزيد أيضاً الثقة المتبادلة ويُيسّر بذلك اتخاذ مزيد من الخطوات المحددة على الدرب صوب نزع السلاح النووي. وفي الواقع أن الخطوط العريضة لاتفاقية بشأن وقف توريد المواد الإنشطارية قد باتت ظاهرة. وغني عن البيان أن من غير الممكن، في هذه

الظروف، إغفال مسألة التسلح التقليدي، إذ أنه لا يمكننا تصوُّر عالم متفق على نزع السلاح النووي لكنه يطلق العنان لسباق تسلح تقليدي.

اسمحوا لي أن أنتقل الآن إلى النص المتداول بأقواسه ومقاطعه التي لم تتم تسويتها. إننا لا نعتقد، في هذه المرحلة من المفاوضات، أنه يمكن أو ينبغي الأخذ بأفكار جديدة وأصلية. كما أننا لا نرى أن دورنا يتمثل في إسداء مشورة جيدة لأعضاء المؤتمر أو تذكيرهم بالتزامهم الأخلاقي، لأننا مقتنعون بأنهم يوقنون تماماً ما تتصف به مهمتنا من إلحاحية وأهمية.

إن كل وفد مشارك في هذه العملية يعلم إلى أي مدى يمكنه المضي دون التخلي عن جوهر موقفه الوطني. هذه المواقف الوطنية ليست، بالطبع، نتيجة اعتبارات تعسفية أو عَرضية، بل إنها تستند إلى تحليل متأن ومستفيض، وهي تتضمن أصلاً تنازلات بعيدة الأثر. ولو كانت غير ذلك، لما أمكن البتة الشروع في هذا التفاوض. وينبغي تأكيد أن مفاوضات حظر التجارب ما برحت مكللة بالنجاح حتى الآن. وبعد عقود من الإحباط، تم قطع شوط بعيد في السنتين الأخيرتين، وقد وصلنا أخيراً إلى نقطة بات النجاح عندها يبدو قاب قوسين أو أدنى. فإذا تركنا هذه الفرصة تفوتنا، ربما لن تتاح لنا فرصة أخرى لسنوات عديدة مقبلة. لذلك يلزمنا الإفادة الآن إفادة تامة من هوامش الحركة المتاحة في مواقفنا التفاوضية بغية إيجاد الأرضية المشتركة بشأن نص نهائي للمعاهدة.

في ضوء هذه الاعتبارات، نرحب ترحيباً كبيراً بالإسهام الذي قدمته ايران واستراليا في موافاتهما إيانا بنص لمشروع المعاهدة خالٍ من الأقواس، حيث أننا نعتقد أن هذين الوفدين قد بيَّنا لنا بذلك كيفية الخروج من هذا التيه من الأقواس التي يكتظّ بها النص المتداول. وبغية إيجاد مخرج من هذا التيه، نشعر بالارتياح كذلك لأن لدينا أفضل من يمكن من المُوَجِّهين في شخص رئيس اللجنة المخصصة الموقر، السفير السيد يآب راماكر، وهو ليس فقط على دراية بخفايا ما يوجد من مَزالق، بل إننا نركن تماماً إلى حكمته وحسن تقديره في إيجاد الصياغة التوفيقية المناسبة.

أود في هذه المرحلة أن أتناول بعض الجوانب الجوهرية للمعاهدة التي ما زالت تنتظر حلولاً. أولاً، مسألة النطاق، التي تكمن في صميم المعاهدة. إننا نعتقد بوجوب تحديد النطاق على النحو الذي يكفل الامتثال الفعال لأحكام المعاهدة، مما يعني، بدوره، ضرورة إمكانية التحقق بشكل وافٍ من حدوث الأنشطة المحظورة. وعليه فإن النمسا تتجه إلى تأييد صياغة نص المعاهدة النموذجية الاسترالية بشأن خيار انعدام التفجيرات. إننا نُقدِّر أن هذا الخيار ذاته قد حظي بالفعل بتأييد بعض الدول الحائزة لأسلحة نووية، وأن جميع هذه الدول باستثناء دولة واحدة قد قررت التقيد بوقف اختياري للتجارب حتى بدء نفاذ المعاهدة. وتناشد النمسا الصين، بوصفها البلد الوحيد الذي ما زال يعتزم المضي قدماً في تفجيرات تجارب الأسلحة النووية، أن تعيد النظر في موقفها وأن تتقيد بهذا الوقف الاختياري.

وفي أي حال، فسيلزم أن يشمل الحظر ما يسمى بـ"التفجيرات النووية السلمية". فنظراً لما يترتب على الأنشطة النووية كافة، والتفجيرات بوجه خاص، من نتائج بيئية وصحية، فإننا نعارض التفجيرات النووية السلمية لأسباب مبدئية. إن إدراج حكم من هذا النوع من شأنه أن يُضعف المعاهدة إلى درجة غير مقبولة. وسيكون من المحتَّم حدوث التباسات بشأن ما إذا كان يتم إجراء هذه التفجيرات لأغراض سلمية أم عسكرية، وربما تختلف الآراء كثيراً بشأن التحقق.

إننا، إذ نؤيد النص الاسترالي بشأن النطاق، نبدي استعدادنا لقبول درجة معيَّنة من المرونة فيما يتعلق بجوانب مثل الأعمال التحضيرية والتجارب النووية المائية وغيرها من التجارب وعمليات المحاكاة التي تتجاوز نطاق التحقق المعقول. ونقول، رداً على من يدعون إلى ضرورة وضع نص "مُحكم" تماماً، إنه لا ينبغي لهم التقليل من قيمة المقدرات المعيارية للمعاهدة. إن عدم الامتثال لن يفضي فقط إلى ردود فعل قوية من جانب الدول الأطراف الأخرى في المعاهدة، بل إن الرأي العام، الذي يجب في هذا السياق اعتباره عاملاً مؤثراً قوياً ومتنامياً، وخاصة في شكل أنشطة للمنظمات غير الحكومية، من المؤكد أنه سيستجيب بحساسية بالغة لأنشطة قد لا تكون محظورة رسمياً بمقتضى أحكام المعاهدة ولكن يمكن اعتبارها متعارضة مع روحها.

إن النمسا، بعد أن استعرضت الخيارات التي باتت متاحة الآن في النص المتداول بشأن المادة المتعلقة ببدء النفاذ، تفضل تفضيلاً واضحاً صيغة رقمية بسيطة يبدو فيها عدد التصديقات الـ٤٠ المطلوبة عدداً معقولاً. إننا، باعتمادنا هذه الصيغة، قد نبدد مخاوف بعض الوفود من جعل المعاهدة رهينة لدولة واحدة أو أكثر يكون تصديقها للمعاهدة شرطاً من الشروط الأساسية لبدء نفاذها. ومن الحقائق التي لا خلاف فيها أن ليس بإمكاننا إرغام أي بلد على الانضمام إلى المعاهدة إن لم توجد الإرادة السياسية، أو الإرادة السياسية الكافية، للانضمام إليها. أما كون التفاوض على هذه المعاهدة يحظى بالمشاركة والدعم النشطين لجميع الدول الكبيرة الحائزة لأسلحة نووية، فيمكن تفسيره على أنه دلالة على اهتمامها بالانضمام إليها. وفي أي حال، نعتقد أن علينا أن نسعى إلى وضع ترتيب يفضي إلى بدء نفاذ المعاهدة، حتى وإن كانت بعض البلدان الهامة ربما تتلكأ لأسباب شتى.

وأود أن أشير في هذا السياق إلى أننا قد وجهنا أنظار الوفود إلى إمكانية التطبيق المؤقت. فقد قُدِّم هذا الاقتراح في حزيران/يونيه الماضي، وهو يرد في ورقة العمل CD/NTB/WP.242. وقد أتيحت لنا مؤخراً فرصة لشرح هذا المقترح بالتفصيل في ورقة غير رسمية، واضعين في الاعتبار ما أبدته وفود أخرى من ملاحظات بشأن المبادرة التي قدمناها في العام الماضي.

سأكون في غاية الوضوح: إننا، كما ذكرت تواً، نفضل اعتماد صيغة عددية بسيطة، لكننا نعتقد أن الإجراء المتمثل في التطبيق المؤقت يشكل، في غياب مثل هذا الاتفاق، بديلاً لفكرة ما يسمى بمؤتمر التنازل، ويجدر النظر فيه لأسباب شتى. فأولاً، لن يؤثر هذا الإجراء بأي شكل في الشروط الرسمية المحددة في المعاهدة لبدء نفاذها، في حين أن حكم التنازل يقتضي وجود استثناءات. وثانيا، لا يكون التطبيق المؤقت سوى بمثابة تدبير مؤقت إلى أن تستوفى الشروط الرسمية لبدء النفاذ. وحالما تستوفى هذه الشروط الرسمية، ينتهي التطبيق المؤقت. وثالثاً، وقد يكون ذلك مفيداً للغاية، فإن كيفية التطبيق المؤقت في حد ذاتها لا تقتصر على المعايير المحددة في المادة المتعلقة ببدء النفاذ. فيمكن لها، مع إدخال التعديلات اللازمة، أن توفر أيضاً إطاراً قانونياً لإعتماد مقررات يلزم اتخاذها في غضون السنوات الأولى التالية للتوقيع، كما هي الحال بصدد إقامة نظام الرصد الدولي، أي في وقت لن تكون فيه المعاهدة قد دخلت حيز النفاذ، بكل تأكيد. وخلاصة القول إن ميزة هذا النهج هي أنه مرن ويمكن عكس اتجاهه، وأنه يتيح لنا معالجة حالات قد تنشأ مستقبلاً ولكن لا يمكن التنبؤ بحدوثها وتداركها الآن.

سأتطرق الآن إلى بعض المشاكل المعلقة بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وهي مشاكل تتصف بقدر أكبر من التقنية وما زالت تنتظر تسويتها. وينبغي القول بكل وضوح إن معاهدة لها هذه الدلالة وتفتقر إلى نظام تحقق فعال وشامل هي معاهدة عديمة الأثر نوعاً ما. إن مدى صعوبة إضافة لوائح، حتى وإن كانت بسيطة، لتنظيم عملية التحقق في وقت لاحق، هو أمر نشهده الآن فيما يتعلق بمعاهدة حظر الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٨٠ المتعلقة بالأسلحة التقليدية. لذلك فإننا نعتقد اعتقاداً راسخاً بأن نظاماً فعالاً للتحقق يجب أن يشكل جزءاً لا يتجزأ من الاتفاق النهائي.

إن المكونات الأساسية التقنية لنظام التحقق المرتقب هي نظام الرصد الدولي بتقنياته الرصدية الأربع والمركز الدولي للبيانات، الذي ستكون مهمته تزويد الدول الأطراف بمنتجات وخدمات معيارية محددة جيداً، مثل نشرة يومية بالظواهر المعيارية وقائمة يومية بالظواهر المعيارية وفرز يومي للظواهر المعيارية. وينبغي أن يكون رصد الغازات الخاملة جزءاً من مكون النويدات المشعة في نظام الرصد الدولي، حيث أن الغازات الخاملة قد تكون، في ظروف معيَّنة، الحامل الوحيد للمعلومات التي تغادر مكان حدوث تجربة نووية سرية. وفي الوقت ذاته، فإن النمسا لا تؤيد إدراج الرصد بالسواتل أو مراقبة النبض الكهرومغناطيسي في نظام الرصد الدولي نظراً لما يترتب على ذلك من تكاليف اضافية لا يستهان بها.

وفيما يتعلق بتكنولوجيا النويدات المشعة، يسرني أن أُعلن أن النمسا تتخذ حالياً إجراءات لوضع المختبر الموجود في سايبرزدورف تحت تصرف منظمة المعاهدة. وسيقوم وفدي في المستقبل القريب بموافاة صديق الرئيس الموقر المعني بنظام الرصد الدولي بالبيانات التكميلية اللازمة لإدراج هذا المرفق في قائمة المختبرات الأساسية المرفقة بمشروع البروتوكول المتعلق بالتحقق.

إن مشكلة التفتيش الموقعي هي أكثر المشاكل إرباكاً وتثبيطاً للعزيمة من بين المشاكل المطروحة في جدول أعمالنا. وسأُفصّلها بإيجاز. أولاً، ينبغي ألا يحق سوى للدول الأطراف أن تطلب إجراء تفتيش موقعي عندما ينشأ ارتياب. ولا ينبغي السماح بإساءة استخدام عمليات التفتيش الموقعي. ثانياً، ينبغي لعملية استجلاء الظواهر المريبة ألا تؤخر الإعداد لتفتيش موقعي، نظراً لأهمية الظواهر التي يكون الزمن عاملاً حاسماً فيها. وينبغي أن يحدث الاستجلاء بالتوازي، ولا حاجة ضرورية للفروغ منه قبل القيام بالتفتيش. ثالثاً، لا ينبغي، بداهةً، التنصل من الوسائل التقنية الوطنية، حيث أنها قد تكون ناجعة للغاية في الكشف عن ظاهرة مريبة. وفي الوقت ذاته، فإننا نقر بالتحفظات القائمة المعارضة لهذا المفهوم ونقبل هذه التحفظات. لذلك فإننا نعتبر المقترح التوفيقي الذي قدمته فرنسا جذاباً للغاية، وهو يدعو إلى تطبيق ما يسمى بنهج الضوء الأحمر في حال إطلاق عمليات نظام الرصد الدولي ورصد التجارب النووية بغية التوافق مع العناصر التي يكون الزمن عاملاً حاسماً فيها؛ والاعتماد على نهج الضوء الأخضر عندما تكون الوسائل التقنية الوطنية الأساس الوحيد لطلب التفتيش الموقعي. ويكفل هذا النهج احترام المعاهدة وتطبيقها للمبدأ الأساسي المتمثل في عدم التمييز الإجرائي ضد الدول الأطراف التي لا تتوفر لها هذه الوسائل ولكن تُستخدَم ضدها في الدعاوى معلومات قائمة على الوسائل التقنية الوطنية.

رابعا، فيما يتعلق بالدوافع التعسفية لعمليات التفتيش الموقعي، فهذه ليست فقط مسألة هدر للأموال على حساب جميع الدول الأطراف، حيث أن تشغيل كامل آلية التفتيش مسألة بالغة الكلفة. وثمة جانب إضافي غير نقدي، حيث أن الدوافع التعسفية قد تلحق ضرراً لا يستهان به في مصداقية المعاهدة ومصداقية منظمتها. ومن ثم، ينبغي فرض عقوبات شديدة على إساءة استخدام اجراءات التفتيش الموقعي، كدفع تعويض على كل ما يترتب على ذلك من تكاليف وتعليق الحق في طلب تفتيش موقعي لفترة معينة من الزمن، وتعليق الحق في العمل في المجلس التنفيذي لفترة يتم تحديدها.

إن منظمة المعاهدة ستكون ذات طابع خاص جداً نظراً لما يوكل إليها من مهام شاملة. فالقدر الهائل من المعارف والتكنولوجيا اللازمة لجعلها قادرة على النهوض بوظائفها التحققية من خلال نظام رصد دولي عالمي النطاق هو أمر يتيح مجالات جديدة للتعاون العالمي. وأؤكد لكم أن النمسا، بوصفها البلد المضيف المحتمل لهذه المنظمة، على استعداد لاتخاذ كل ما يلزم من اجراءات ضماناً لإيجاد أوضاع العمل المناسبة لمنظمة المعاهدة.

وقبل أن اختتم بياني، اسمحوا لي أن أتطرق بإيجاز إلى مسألة العضوية. فقد تشرفنا، منذ اسبوعين، بالاستماع إلى الأفكار السديدة تماماً للأمين العام للأمم المتحدة بشأن إلحاحية قيام المؤتمر بإبرام المعاهدة هذا العام وضرورة نجاح المؤتمر في ذلك. ومضى الأمين العام إلى القول إن التوازن السياسي والجغرافي في عضوية المؤتمر والترتيبات الخاصة التي اتخذت لإتاحة المجال لما يزيد عن ٥٠ دولة عضواً للمشاركة فيه تجعل المؤتمر محفلاً للتفاوض "فريد من نوعه ويكفل الاستماع إلى جميع وجهات النظر". وربما يكون الأمر كذلك، إلا أننا ما زلنا نعتقد أن الاستماع لا يكفي. فنحن نرى أن المؤتمر، كمؤسسة، يتعارض مع التقليد السياسي الدولي المتمثل في إتاحة المجال للدول ذات السيادة للمشاركة في عملية اتخاذ القرارات بشأن مسائل تمس مصالحها الوطنية المباشرة: ويبدو ومن المفارقات الزمنية أن معاهدات هامة، مثل اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، يُتوخى التقيد بها على نطاق عالمي، يجري أو جرى التفاوض بشأنها من قبل عدد صغير من البلدان نيابة عن الدول كافة. لقد آن الأوان لاتخاذ قرار بشأن توسيع العضوية.

**الرئيس** (متحدثاً بالانكليزية): أشكر ممثل النمسا على بيانه وعلى ما وجهه الى الرئيس من عبارات لطيفة. أعطي الكلمة الآن لممثل البرازيل، السفير السيد لافِر.

**السيد لافِر** (البرازيل) (الكلمة بالانكليزية): أستهل بياني بالإعراب لكم، أيها السيد الرئيس، عما أشعر به من ارتياح في أخذ الكلمة هذا الصباح في ظل رئاستكم لمؤتمر نزع السلاح. إن ما أظهرتموه من خبرة وحنكة في ميدان الدبلوماسية منذ توليكم هذه الرئاسة يقدم لنا ضماناً لمهارتكم وقدرتكم التوجيهية في مواجهة التحديات الماثلة أمامنا. وبإمكانكم الاعتماد على وفد البرازيل الذي سيقدم لكم كامل التعاون والدعم في مساعيكم. كما أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر سلفيكم، السيد ياآب راماكر، سفير هولندا، والسيد يو آيه، سفير ميانمار، على جهودهما الحثيثة في معالجة المسائل العسيرة التي أمام المؤتمر.

إن تجارب الأسلحة النووية كانت من الخصائص المؤسفة لسنوات الحرب الباردة، شأنها في ذلك شأن الميزانيات العسكرية البالغة الارتفاع والترسانات النووية المتنامية والمتزايدة التطور. إن التجارب النووية، بوصفها نشاطاً يرتبط ارتباطاً لا ينفصم بالمنطق الباطل المتمثل في تحسين الأسلحة النووية وتخزينها، قد باتت تُعتبر اليوم مخلفات مزعجة من عهد بائد. وإن ردود الفعل على التجارب الأخيرة قد بيَّنت أن البيئة السياسية الدولية الراهنة، وكذلك جماعات هامة من الناخبين داخل الدول، لم تَعُد تتغاضى عنها. إن التحدي الذي يواجه مؤتمر نزع السلاح وجميع الدول المشاركة في مفاوضات المعاهدة في الأشهر القليلة القادمة يتمثل في أن توضح قانونياً ونهائياً أن التجارب النووية هي ظاهرة من ظواهر الماضي.

إن البرازيل، شأنها في ذلك شأن دول أخرى كثيرة ممثَّلة حول هذه الطاولة وفي هذه القاعة، ما برحت تدعو الى حظر شامل للتجارب النووية منذ ما يقارب الأربعة عقود. لقد فعلنا ذلك طيلة هذه السنوات، كما نفعل ذلك الآن، لأننا نؤمن بالقيمة الجوهرية لهذه المعاهدة، سواء بوصفها تشكل عائقاً في سبيل تحسين الأسلحة النووية وتطويرها، أو بوصفها خطوة ضرورية وأساسية في عملية نزع السلاح النووي.

إن البُعد اللاانتشاري للمعاهدة هو أمر ذو دلالة ولم يسبق له مثيل. إن فرض حظر شامل حقاً للتجارب، أياً كانت قوتها، من شأنه أن يؤدي الى الوقف الفعلي لتطوير الأسلحة النووية وتحسينها النوعي. ولا شك أن من المستحسَن أن نتمكن من إغلاق الباب أمام إمكانية الاضطرار في يوم من الأيام الى تَقَبُّل وجود أسلحة مثل "بنادق نووية" أو أسلحة نبض كهرومغناطيسي معزَّز أو أسلحة اشعاعية، أو حتى أسلحة أمواج دقيقة، على نحو ما بَيَّنه في هذه القاعة في شهر كانون الثاني/يناير الماضي مدير وكالة تحديد الأسلحة ونزع السلاح بالولايات المتحدة، السيد جون هولَم. ولكن من المهم أيضاً وضع المعاهدة في سياقها الصحيح بالنسبة الى نزع السلاح النووي. فنحن نرى أن أثر المعاهدة سوف يتعدى حتماً الحظر الذي تفرضه على التجارب، مما يقدم مبرراً أكثر دلالة وأبعد أثراً لوجودها. ويرى كثيرون بحق أن المعاهدة، بحظرها نشاطاً جوهرياً من أجل مواصلة تطوير وتحسين الأسلحة النووية، تمثل خطوة جوهرية في عملية الوصول بعكس اتجاه سباق التسلح النووي الى غايتها المنطقية، ألا وهي إزالة الأسلحة النووية في أقرب وقت ممكن في إطار عملية متعددة الأطراف لنزع السلاح النووي. وينبغي أن يشكل هذا التطلع جزءاً من المعاهدة نفسها.

إن أحد أكثر نتائج نهاية الحرب الباردة استحساناً هو اتجاه الدول الحائزة للأسلحة النووية الى الاحتفاظ بترسانات نووية أصغر، نتيجة لإجراءات ثنائية ومن طرف واحد على السواء، حدث بعضها في الأشهر الأولى من هذا العام: ففي كانون الثاني/يناير، صدَّقت الولايات المتحدة على المعاهدة الثانية لخفض الأسلحة الاستراتيجية، ويؤمل أن يليها الاتحاد الروسي؛ وفي الشهر الماضي، أعلنت الحكومة الفرنسية قرارها وقف جميع العمليات النووية الأرضية وإغلاق مواقع التجارب الفرنسية في المحيط الهادئ. كما تجدر الإشارة الى تطورات إيجابية أخرى ذات صلة، وهي: إعلان الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا وقف إنتاج المواد الانشطارية، وتوقيع هذه البلدان الثلاثة، منذ بضعة أيام فقط، في ٢٥ آذار/مارس، على بروتوكولات معاهدة راروتونغا، التي تتعهد بواسطتها باعتبار هذه المنطقة من العالم منطقة خالية من الأسلحة النووية.

لا يمكن إنكار أهمية تدابير كهذه وأثرها في السلم والأمن الدوليين. ولكن بسبب هذا الأثر العالمي النطاق، ولأن لكل دولة، نووية كانت أم غير نووية، مصلحة في نتائج التدابير المتصلة بنزع السلاح النووي، ينبغي تناول هذه التدابير داخل الهيئة الوحيدة المتعددة الأطراف للتفاوض بشأن نزع السلاح. إن نزع السلاح النووي، الذي قد يسميه إمانوِل كانت "سبباً شاملاً للإنسانية"، يَخُص الدول كافة، الكبيرة منها والصغيرة.

إن الاتفاق على قيام المؤتمر فوراً بإنشاء لجنة مخصصة لنزع السلاح النووي، وهو قرار ما فتئ بلدي يسعى منذ زمن طويل الى اتخاذه وتشاطره إياه مجموعة الـ٢١ وغيرها في هذه القاعة، هو اتفاق من شأنه أن يأذن، بدوره، باستعداد الدول التي تحتفظ بترسانات من الأسلحة النووية أن تشرع في مناقشة سبل ووسائل تخفيضها مع غيرها من أعضاء المجتمع الدولي المعنيين. ولن تفتقر هذه اللجنة الى مواد تناقشها. فالى جانب إشراك المجتمع الدولي إشراكاً فعالاً في جهد يرمي الى نزع السلاح النووي، بإمكانها أداء جملة وظائف، منها دراسة اقتراحات مثل اتفاق، يتم التفاوض بشأنه ويمكن التحقق من الامتثال لأحكامه، لحظر إنتاج الأسلحة النووية مستقبلاً، على نحو ما طرحته نيوزيلندا؛ ووضع برنامج مرحلي للتخفيض التدريجي لمخزونات الأسلحة النووية، على نحو ما طرحته الهند؛ فضلاً عما يُرتقب وروده من لجنة كانبِرّا من مقترحات ذات صلة بالموضوع. وعلاوة على ذلك، فمن شأن نهوض المؤتمر بدور محدَّد بشأن نزع السلاح النووي أن يقطع شوطاً بعيداً في طمأنة الدول كافة بأن الخطوة التي تمثلها المعاهدة لا تندرج حصراً في نطاق مبادئ وأهداف المعاهدات التي لا تكون جميع الدول أطرافاً فيها، بل أن هذه الخطوة مترسخة في مسعى منهجي وثابت العزم يقوم به مؤتمر نزع السلاح في سبيل تخليص العالم من الأسلحة النووية.

إن التفكير في الدور الحقيقي للمؤتمر بوصفه الهيئة الوحيدة المتعددة الأطراف للتفاوض بشأن نزع السلاح ينطوي أيضاً على إدراك أن مسألة توسيعه قد باتت متأخرة عن موعدها. وقد أيدت البرازيل تأييداً صادقاً القرار المعتمد في أيلول/سبتمبر الماضي بشأن التوسيع (CD/1356)، وقد توافق على وضعه موضع التنفيذ الفوري. نأمل أن يتم التوصل قريباً الى اتفاق عام بشأن الموعد الذي ستتولى فيه الدول الـ٢٣ جميعها المشار اليها في القرار المذكور، عضوية المؤتمر معاً.

أما فيما يتعلق بالمسألة المتواترة المتعلقة بالمنظمات غير الحكومية وعلاقتها بالمؤتمر، فإن البرازيل تؤيد نهوض هذه المنظمات بدور أنشط ومباشر في أعمال المؤتمر. وكما ذكرت في بيان سابق في الجلسة العامة التي عقدها المؤتمر في ١٤ أيلول/سبتمبر من العام الماضي، يبدو لنا أن ليس هناك ما يبرر أن تجد المنظمات غير الحكومية أنفسها مستبعدة من أنشطة المؤتمر.

إن اللجنة المخصصة للمعاهدة، التي باتت تعمل في الفترات الفاصلة بين الدورات، سترفع جلساتها بعد أسبوع من هذا اليوم حتى مطلع شهر أيار/مايو. وستكون فترة الأربعة أسابيع المتبقية حتى ذلك الحين فترة حاسمة تقوم العواصم خلالها بتقييم ما أُنجز حتى الآن من أعمال واتخاذ ما يلزم من قرارات لتمكين اللجنة من الفروغ من أعمالها بحلول نهاية الجزء الثاني من دورة المؤتمر لهذا العام. إن هذا سيمكن المؤتمر من أن يكون على مستوى توقعات المجتمع الدولي، على نحو ما يتجلى في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٥٠/٦٥، وتجهيز معاهدة للتوقيع بحلول مستهل الدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة بغية الإبقاء على هذا الجدول الزمني الحافل، سيتعين أن تنتقل المفاوضات الى مرحلتها النهائية في أيار/مايو - حزيران/يونيه، وسيتعين أن تحدث المبادلات اللازمة حينذاك. وقد بيَّنت إيران واستراليا مؤخراً أن الفروغ من وضع معاهدة

قابلة للتطبيق في عام ١٩٩٦ هو أمر ممكن عملياً، شريطة تَوَفُّر الإرادة السياسية اللازمة لبث الحياة فيها. ويضطلع رئيس اللجنة المخصصة، السفير السيد ياآب راماكر، بدور حرج في هذه المرحلة. إننا واثقون بحكمته وحصافته، ونقدم له كل دعمنا في المهمة الحاسمة التي أمامنا. ومن جانبها، ستواصل البرازيل العمل على ايجاد حلول قد تحظى بقبول عام وتساعد بذلك على تحقيق معاهدة عالمية النطاق في غضون الإطار الزمني الذي حددته الجمعية العامة. وما برحنا نبذل قصارى جهدنا في محاولة التصدي لجميع الشواغل المعقولة وفي الإسهام في صياغة نص ناجع وفعال للمعاهدة، وسنظل نفعل ذلك.

سأتطرق بإيجاز الى بعض المسائل الرئيسية التي لم يُبَتّ فيها بعد. فمنذ ما يزيد عن السنة، قدمت البرازيل دعمها لصياغة النطاق التي طرحتها استراليا في ورقة العمل CD/NTB/WP.222. وإن الدعم الذي يحظى به ذلك النص اليوم، وهو دعم وطيد وما زال آخذاً في النمو، يَنُمّ بوضوح عن وجود شريحة واسعة مؤيدة لفرض حظر شامل حقاً لأي تفجير تجريبي للأسلحة النووية أو لأي تفجير نووي آخر، دون استثناءات أو شروط. ونأمل أن يتسع هذا الاتجاه ليشمل جميع الدول المشاركة في المفاوضات.

أما فيما يتعلق بالمسألة الشائكة المتعلقة ببدء النفاذ، فنحن نرتئي أن تعكس الأحكام توازناً بين نوعين من الاعتبارات. فمن جهة، ينبغي أن تتجنب الصياغة عناصر تمييزية، مثل تسمية الدول الخمس الحائزة لأسلحة نووية تسميه صريحة. ومن الجهة الأخرى، ينبغي أن تضع في الاعتبار أن المعاهدة ستكون، في الواقع، مجرَّدة من أية قيمة حقيقية إن لم تشترك فيها بلدان لديها القدرة على إجراء تجارب. إن جمع عدد معَيَّن من الدول مع حكم تنازلي قد يتيح حلاً. ونحن نتطلع الى استكشاف الإمكانيات المتاحة بشأن هذا الموضوع في الأسابيع القادمة في ظل توجيهات السفير السيد أنطونيو د ِ إكاسا.

وثمة مسألة أخرى مركزية بالنسبة الى المفاوضات، هي تكوين المجلس التنفيذي. ونحن نعتبر أول ورقة غير رسمية للسفير السيد بنجلّون تويمي بشأن هذا الموضوع أساساً مفيداً للمناقشة، ونشكره على هذا الجهد. وقد وافيناه بتعليقاتنا، التي أود أن أوجزها هنا. إننا متفقون مع المبدأين القائلين بعدم وجوب استبعاد أية دولة طرف من المجلس التنفيذي، وبوجوب مَلء ما لا يقل عن ٣٠ في المائة من المقاعد في كل منطقة وفقاً لمعايير معَيَّنة. وينبغي أن تكون منظمة المعاهدة في موقف يتيح لها أن تقرر بموضوعية مدى استيفاء كل دولة طرف لهذه المعايير، التي ستحدد المعاهدة ذاتها ترتيب أولوياتها على أفضل نحو. إن الاقتراح الإبداعي الداعي الى إنشاء ست مجموعات إقليمية كحل وسط بين صيغة الوكالة الدولية للطاقة الذرية والتوزيع الجغرافي المعتاد للأمم المتحدة هو اقتراح يستحق مواصلة النظر فيه. وفي مجلس تنفيذي قوامه ٤٥ عضواً، فإن منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي يجب أن تحتفظ، على الأقل، بالنسبة العددية ذاتها التي تستأثر بها بالنسبة الى مجموع عدد الدول في العالم، أي ثمانية مقاعد في المجلس، وليس سبعة.

كما أننا سنسعى جاهدين الى ايجاد حلول في مجالات هامة أخرى للمعاهدة، مثل عمليات التفتيش الموقعي ووسائل إطلاقها؛ والمركز الدولي للبيانات ومستوى التحليل الذي يتم هناك ومداه؛ وسبل ووسائل التوصل الى اتفاق بشأن تمويل نظام الرصد الدولي ومنظمة المعاهدة.

لقد انتظرنا سنوات عديدة إبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية. ويبدو أن الفرصة لأن يصبح ذلك حقيقة واقعة قد باتت أخيرا في متناولنا. فلنستغل الوقت المتاح لنا الى أقصى حد ولنكون على مستوى توقعات المجتمع الدولي.

**الرئيس** (متحدثا بالانكليزية): أشكر ممثل البرازيل على بيانه وعلى ما وجهه الى الرئيس من عبارات لطيفة. أتشرف الآن بإعطاء الكلمة لوزير خارجية باكستان الموقر، سعادة السيد سردار عاسف أحمد علي، ليلقي علينا بيانه الهام.

**السيد سردار عاسف أحمد علي** (باكستان) (الكلمة بالانكليزية): إنه لمن دواعي تشرفي أن أتواجد معكم مجددا في مؤتمر نزع السلاح. إنكم تشارفون على إنهاء الجزء الأول من دورتكم في مرحلة حرجة من تفاوضكم بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب. ومما يبعث على غاية السرور أن يرأس إجراءات المؤتمر في هذه المرحلة الحاسمة دبلوماسي محنك وقدير من نيجيريا الصديقة. إننا على ثقة بأنكم ستسهمون بقدر لا يستهان به في انجاح مساعي المؤتمر.

أُبديت في مستهل دورتنا هذا العام شكوك فيما إذا كنا سنتمكن حتى من استئناف مفاوضاتنا. أما الآن، فقد بات ثمة شعور بالثقة في أنه، على الرغم من وجود ما يزيد عن ٢٠٠ ١ قوس في النص المتداول، سيتمكن المؤتمر من إبرام المعاهدة في المستقبل القريب. إننا نتطلع الى النص الذي سيطرحه في وقت لاحق من هذا اليوم رئيس اللجنة المخصصة القدير للغاية. ولا شك في أن هذا النص، شأنه في ذلك شأن النصين الإيراني والأسترالي، سيقدم مؤشرات مفيدة للغاية لإمكانيات التوصل الى حل وسط بشأن مسائل شتى لم يُبت فيها بعد.

غير أن نجاح مفاوضاتنا ليس أمرا حتميا بعد. فمما هو ذو دلالة أكبر من الألف قوس وقوس هو تلك المسائل الهامة القليلة التي ما زال يتعين الاتفاق بشأنها. وأود أن أستعرض موقف باكستان بشأن هذه المسائل اليوم.

يتوجب علينا، أولا، أن نتوصل الى توافق واضح وحقيقي في الآراء بشأن نطاق المعاهدة. ويبدو أنه قد نما توافق في الآراء حول الصياغة الأسترالية بحظر جميع تفجيرات التجارب النووية. إلا أن ثمة شكوكا فيما إذا كانت هذه الصياغة، ستكفل أن يكون الحظر المفروض على التجارب حظرا شاملا حقا وأن يلبي هدف وقف التطوير النوعي للأسلحة النووية.

بغية التحرك نحو توافق حقيقي في الآراء، سيكون من الضروري العمل، إلى حد ما، على وضع معاهدة تحظر جميع التجارب النووية عند أي عتبة. وتحقيقا لهذه الغاية، يلزم شرح مفهوم الحظر التام للتجارب بقدر أكبر من الوضوح، كما يلزم تفهمه وقبوله لدى الدول كافة. إننا لن نرضى باتفاق مستقل بشأن هذه المسألة بين الدول الخمس الحائزة لأسلحة نووية، خارج نطاق مفاوضات المعاهدة.

وفي الوقت ذاته، يساور باكستان قلق لأن بعض الدول الحائزة لأسلحة نووية لا تبدو ملتزمة بهدف وقف التطوير النوعي للأسلحة النووية. والسبب الرئيسي الذي يجعل المعاهدة جذابة بالنسبة الى الدول غير الحائزة لأسلحة نووية هو أن المعاهدة ستؤدي الى وقف الانتشار الرأسي - أي التطوير النوعي لأسلحة نووية جديدة ونظم جديدة لهذه الأسلحة. وعلى الرغم من البيانات التي أدلى بها هنا موظفون رسميون أقدمون من بعض الدول الحائزة لأسلحة نووية، يقال لنا الآن إن وقف التطوير النوعي للأسلحة النووية لا يمكن أن يكون هدفا أو مقصدا صريحا للمعاهدة.

هذه مسألة ذات اهتمام كبير بالنسبة الى باكستان. ويُفترض أن تكون المعاهدة خطوة أولى في عملية نزع السلاح النووي. وإذا لم تعمل المعاهدة، في الواقع، على منع الدول الحائزة لأسلحة نووية من استحداث نظم جديدة من الأسلحة النووية، فلن يتم الاطمئنان من أن العالم لن يشهد مجددا، في تعاقب بين فعل ورد فعل، سباقا جديدا في التسلح النووي. وإذا لم تُفضِ المعاهدة الى وقف التطوير النوعي للأسلحة النووية، فلن تسهم بأية طريقة تُذكر في هدف نزع السلاح النووي. لذلك فإننا سنواصل السعي الى الحصول على تعهد واف ومُلزم قانونا بوقف التطوير النوعي للأسلحة النووية.

كما سعت باكستان وغيرها من البلدان غير المنحازة الى تضمين المعاهدة التزامات صريحة بشأن نزع السلاح النووي. ومما يُخيب آمالنا للغاية أن الدول الحائزة لأسلحة نووية قد تجاهلت هذه الرغبة حتى الآن. وستواصل باكستان الحث على تضمين المعاهدة التزاما بنزع السلاح النووي.

إننا لم نؤيد المقترح الذي من شأنه أن يجعل إعمال المعاهدة متوقفا على التزام الدول الكبيرة الحائزة لأسلحة نووية بنزع السلاح النووي في إطار زمني محدد. لكننا نؤيد تأييدا قويا الموقف الذي اتخذته مجموعة الـ٢١ في الوثيقة CD/1388. فقد اقترحت مجموعة الـ٢١ على مؤتمر نزع السلاح "انشاء لجنة مخصصة لنزع السلاح النووي لبدء مفاوضات حول برنامج مرحلي لنزع السلاح النووي من أجل القضاء في نهاية المطاف على الأسلحة النووية في اطار محدد من الزمن." واقترحت المجموعة كذلك "بدء المفاوضات في إطار هذه اللجنة المخصصة فور اختتام مفاوضات معاهدة الحظر الشامل للتجارب في عام ١٩٩٦."

إذا كان العالم يعتقد أن المعاهدة تمثل الخطوة الأولى صوب نزع السلاح النووي، فقد آن الأوان لأن يقوم المؤتمر بتعيين المقصد والخطوات اللاحقة المطلوبة من أجل تعزيز نزع السلاح النووي والقضاء في نهاية المطاف على الأسلحة النووية. ومقاومة بعض الدول الحائزة لأسلحة نووية لهذا المقترح المعقول تثير شكوكا وارتيابا بشأن ما تجاهر به من التزام بنزع السلاح النووي. إننا نحث مخلصين هذه الدول على الاستجابة للفرص التاريخية المتاحة اليوم واتخاذ الخطوات اللازمة لإيجاد مستقبل لعالمنا يكون خاليا من الأسلحة النووية.

إن الشروع في مفاوضات بشأن نزع السلاح النووي سوف يلبي تطلعات المجتمع الدولي الطويلة العهد. ومن شأنه أيضا أن يُيسر تَقَبل الدول كافة للمعاهدة وأن يكفل بالتالي بدء نفاذها في وقت مبكر.

إن أحكام "بدء النفاذ" في المعاهدة ستكون حاسمة في إنجاحها. ولكي يكون حظر التجارب فعالا، يجب أن يكون عالمي النطاق. فيجب ألا نتوخى حلا لا تكون فيه دولة أو أكثر من الدول القادرة على اجراء تجارب نووية طرفا في المعاهدة. إن توقيع باكستان على المعاهدة وتقيدها بأحكامها سوف يتوقفان على ثقتنا بأن الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول التي لديها القدرة على انتاج هذه الأسلحة وحيازتها سوف تنضم جميعها الى المعاهدة.

والمجال الثالث في مفاوضات المعاهدة الذي يلزم اتخاذ قرارات واضحة فيه بسرعة هو مسألة عمليات التفتيش الموقعي وإمكانية استخدام الوسائل التقنية الوطنية. إننا قلقون للغاية بشأن بعض المقترحات المطروحة فيما يتعلق بهذه المسائل.

أولا، إن استخدام عمليات رصد التجارب النووية كحافز للتفتيش الموقعي من شأنه أن يتيح المجال لاستخدام معلومات قد تكون ذاتية وانتقائية وغير موثوقة. وإن نظام الرصد الدولي، الذي سيتم إنشاؤه بكلفة كبيرة وبمشاركة جميع الأطراف، ينبغي أن يشكل الجزء الأساسي لعملية التحقق من الامتثال لأحكام المعاهدة. والمعلومات التي يتم الحصول عليها من خلال نظام الرصد الدولي ينبغي أن توفر أساس الشروع في عملية للتفتيش الموقعي، كلما دعت الضرورة الى الشروع في هذه العمليات.

ثانيا، سنظل نصر على أن تحظى عمليات التفتيش الموقعي بموافقة المجلس التنفيذي لمنظمة المعاهدة المرتقبة. فهذه هي الطريقة الوحيدة لضمان أن يتم اتخاذ قرارات حساسة سياسيا من هذا النوع بشكل جماعي بعد عناية واعتبار واجبتين، مما يقلل من امكانيتي الانتقائية وإساءة الاستخدام.

ثالثا، لهذه الأسباب ذاتها إلى حد كبير، فان صلاحية الفصل في مسائل الامتثال لأحكام المعاهدة يجب أن تُسند إلى المجلس التنفيذي، لا إلى دول أطراف إفرادية. وينبغي أن تُناط بالأجهزة السياسية الجماعية للمنظمة مسؤولية الإشراف على الامتثال لأحكام المعاهدة لضمان فعالية تنفيذها. ولا ينبغي لنا أن نحبذ أية آلية تتجاوز الدور السياسي والتقني لمنظمة المعاهدة.

إننا ندرك أن ثمة معاهدات ثنائية وإقليمية معينة لتحديد الأسلحة تتيح استخدام عمليات رصد التجارب النووية لأغراض التحقق. وإن قبول هذه الأحكام يتوقف على القدرات الوطنية المتلائمة للبلدان المشاركة. ويوفر ذلك ضمانا ذاتيا يكفل عدم إساءة الاستخدام. ومن جهة أخرى، فإن المعاهدات المتعددة الأطراف، التي تلتمس التقيد لأحكامها على نطاق عالمي، تتطلب إجراءات تكون شفافة وتتيح إمكانية استخدامها لجميع الأطراف على قدم المساواة وتكفل عدم التمييز في تطبيق أدوات حساسة سياسيا للتحقق من الامتثال لأحكام المعاهدة.

وثمة وفود أخرى تشاطرنا هذه الآراء. ونأمل أن تراعى هذه الآراء تمام المراعاة لدى وضع المقترحات المنقحة المتعلقة بالتفتيش الموقعي. إن ما تعرضت له باكستان في تاريخها من مضايقة لا وجوب لها يجعلها حساسة بشكل خاص لمسائل متعلقة بإمكانية إساءة استخدام عمليات التفتيش الموقعي. ونعتقد بإمكانية معالجة هواجسنا دون التقليل بأي شكل من موثوقية نظام التحقق من الامتثال لأحكام المعاهدة.

إن باكستان تتطلع إلى إبرام المعاهدة في وقت مبكر. وقد أيدنا هذا الهدف منذ ما يزيد عن الثلاثين سنة. ولسنا على وشك تغيير رأينا الآن بعد أن حانت ساعة الفصل. وما زالت باكستان تعتقد بأن المعاهدة ستكون لخير العالم وخير المنطقة. فهي ستحقق أهداف الحظر الإقليمي للتجارب الذي اقترحته باكستان من أجل جنوب آسيا عام ١٩٨٧.

إننا في باكستان ما زلنا قلقين من احتمال إجراء تجربة نووية أخرى على الجانب الآخر من حدودنا. وقد يفضي ذلك الى حالة خطيرة ويُعرِّض فرص عدم انتشار الأسلحة النووية لخطر جسيم. وما زلنا نسعى الى الحصول على ضمانات باتة من الهند بعدم حدوث ذلك. وقد سمعنا، بدلا من ذلك، بيانات بأن الهند سوف "تُبقي خياراتها النووية متاحة". ونأمل، مع ذلك، أن يَصدر رد إيجابي عن رئيس الوزراء السيد راو على مقترح رئيسة الوزراء السيدة بوتو بمناقشة إمكانية الاعداد لمستقبل خال من الأسلحة النووية في بلدينا.

**الرئيس** (متحدثا بالانكليزية): أشكر وزير خارجية باكستان الموقر على بيانه الهام وعلى ما وجهه إلى الرئيس من عبارات لطيفة. أعطي الكلمة الآن لممثل سلوفينيا، السفير السيد بِـبلِـر.

**السيد بِـبلِـر** (سلوفينيا) (الكلمة بالانكليزية): اسمحوا لي، أولا، أن أضم صوتي الى أصوات المتحدثين السابقين الذين أشادوا بالرئيس وسلفَـيه والأمين العام والموظفين الكدودين لمؤتمر نزع السلاح وأكدوا لهم تعاونهم التام.

إسمحوا لي أن أنتقل الآن إلى بعض المسائل المتصلة بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب وإلى منظمة المعاهدة المرتقبة. إن جمهورية سلوفينيا تناصر كليا إبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية في عام ١٩٩٦ يمكن التحقق من الامتثال لأحكامها على نحو فعال. هذا الاتفاق الدولي، الذي يتم إبرامه دون شروط متصلة بمسائل أخرى خاصة بتحديد الأسلحة ونزع السلاح والذي يكون عالمي النطاق، ينبغي أن يفرض حظرا عالميا على جميع التفجيرات النووية وأن يدخل حيز النفاذ في أقرب وقت ممكن.

إننا نؤيد تأييدا تاما إقامة منظمة المعاهدة في فيينا، وأن يكون مقرها في مركز فيينا الدولي، شأنها في ذلك شأن الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومنظمات أخرى. ولدى الوكالة قدرة ثابتة بالتجربة، وقَـدَّرت أمانتها أن من الممكن تحقيق وفورات لا بأس بها في خدمات الإدارة والتنظيم لمنظمة المعاهدة وفي الوقت اللازم لوضعها موضع التشغيل وتكاليف ذلك، إذا ما أُوكل الى الوكالة بتقديم هذه الخدمات إلى منظمة المعاهدة كجزء من وظائفها الاعتيادية.

إننا نشهد الآن، في جنيف ايضا، أزمة مالية حادة في منظومة الأمم المتحدة. ويعود سبب ذلك، في معظمه، إلى المبالغ الهائلة المستحق دفعها لقاء عضوية الأمم المتحدة. فمن غير المستصوب، في ظل هذه الأوضاع، مضاعفة عدد مرافق الوكالة القائمة أصلا وهدر موارد ثمينة في إقامة خبرة فنية عالية التخصص ومنشآت باهظة الكلفة تكون مستقلة عن الوكالة. ونعتقد أن الوكالة ينبغي أن توضع في موقف شبيه، تجاه منظمة المعاهدة، بموقف مركز الأمم المتحدة لحقوق الانسان تجاه العديد من هيئات رصد الامتثال لأحكام معاهدات حقوق الانسان. وقياسا على ذلك، تقدم الوكالة كل ما يلزم من خدمات للمؤتمر، ويقوم المجلس

التنفيذي للمنظمة والأمانة الفنية للمعاهدة بالعمل من داخل الوكالة، ويتم تطوير نظام الرصد الدولي على نحو يتيح استغلال القدرات القائمة للوكالة تمام الاستغلال.

هذه الترتيبات لن تكون منطقية فحسب، بل تجمع جمعا مناسبا بين فعالية الكلفة والكفاءة التنظيمية. وإن منظمة المعاهدة الجديدة لن تثقل دولها الأعضاء ماليا أكثر مما يجب، بينما ستكفل تماما بلوغ الأهداف السامية المنشودة المتمثلة في حظر جميع التفجيرات النووية إلى الأبد، ويؤمَل أن تعمل على كبح التطوير النوعي للأسلحة النووية.

أعتقد أن من المجدي أن تقوم مجموعة من السفراء المهتمين بالأمر بزيارة الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومركز فيينا الدولي وأن تستفسر عن أكثر الترتيبات عملية بالنسبة لمنظمة المعاهدة وأن تقدم تقريرا عن ذلك إلى مؤتمر نزع السلاح.

ولدى سلوفينيا بعض الخبرة الفنية والمرافق ذات الصلة بالنسبة إلى منظمة المعاهدة. آمل أن نتمكن من أن نعرض على نظام الرصد الدولي الجديد محطتنا السيزمولوجية في ليوبليانا، التي باتت لديها القدرة الثلاثية المكونات ويجري رفع مستواها لتصبح صفيفة. غير أننا نرتئي، على سبيل الانصاف، أن نصيب الائتمان من الاشتراك المقرر على كل دولة من الدول الأعضاء في منظمة المعاهدة ينبغي أن يقتصر، مثلا، على النصف. وإن كلفة إدارة شؤون المنظمة، لا سيما نظام الرصد الدولي، ينبغي ألا تقع بدرجة أثقل مما ينبغي على كاهل الدول غير النووية التي لا تملك مرافق من الصنف الأول لكشف النشاط النووي.

إن بلدي يشغل المكان الثالث على قائمة الشرف فيما يتعلق بالاشتراكات المدفوعة للميزانية العادية للأمم المتحدة في عام ١٩٩٦. ونعتزم حتما الوفاء تماما وفي الوقت المناسب بالتزاماتنا الدولية في المستقبل أيضا، وكذلك بالتزاماتنا تجاه منظمة المعاهدة الجديدة. لذلك فإننا معنيون بالترتيبات المناسبة المتصلة بمنظمة المعاهدة، وحريصون على منع الهدر المكلف والحيلولة دون إمكانية إنشاء هيئات بيروقراطية زائدة عن الحاجة.

اسمحوا لي أن أستشهد في هذا الشأن بالممثلة الدائمة للولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة، السيدة مادلين أولبرايت، التي قالت منذ أشهر عديدة فقط ما يلي: "لسوء الطالع أننا أتحنا المجال لتطور نظام .... ينقسم فيه الكيان البيروقراطي باطراد إلى كيانات فرعية، بحيث يمكن لكل منها الادعاء بأنه ينهض بدور فريد، ولكن لا يمكن سوى للقليل منها أن تعمل بنجاح دون مساعدة من غيرها. هذا، بدوره، يسفر عن إنشاء مزيد من الكيانات للتنسيق بين القائم منها بالفعل ... وثمة مسألة اساسية ... تتعلق برغبة الدول الأعضاء في دفع كلفة أنشطة الأمم المتحدة وبقدرتها على ذلك. وثمة حكومات أعضاء كثيرة متخلفة في مدفوعاتها المستحقة الى الميزانية العادية للأمم المتحدة، بما فيها حكومة بلدي ... إن هدفنا ينبغي أن يتمثل في جعل منظومة الأمم المتحدة أكثر إنتاجية لأعضائها كافة، شرقا وغربا وشمالا وجنوبا. إن الأمم التي تطمح الى توسيع اقتصاداتها ليست بحاجة الى مزيد من البيروقراطيين. لذلك نريد من الأمم المتحدة أن تتكلم أقل وتنتج أكثر؛ وأن تنفق انفاقا أقل على المرتبات والقرطاسية والمراسم الاحتفالية وانفاقا أكثر على خدمات تنقذ أرواح الناس وتُثري حياتهم."

أود، بروح بيان السفيرة السيدة أولبرايت، أن أعرب عن اعتقادي بوجوب أن يواصل مؤتمر نزع السلاح استقصاءه للخيار الذي اقترحته الولايات المتحدة الأمريكية أصلا بأن تتولى الوكالة الدولية للطاقة الذرية أداء جميع وظائف الأمانة لمنظمة المعاهدة الجديدة.

الرئيس (متحدثا بالانكليزية): أشكر ممثل سلوفينيا على بيانه وعلى ما وجهه الى الرئيس من عبارات لطيفة. أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية التشيكية، السيد فِنِرا.

السيد فِنِرا (الجمهورية التشيكية) (الكلمة بالانكليزية): أهنئكم، أيها السيد الرئيس، باسم الوفد التشيكي على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح وأؤكد لكم دعمنا الكامل. ونظرا لانقضاء فترة طويلة نسبيا من الزمن منذ آخر مرة تحدثت فيها أمام هذا المحفل، أود أيضا أن أتوجه بالشكر إلى جميع أسلافكم في هذا المنصب الذين بذلوا جهودا كبيرة، وخاصة خلال السنتين الماضيتين، لمعالجة المسائل المعقدة، سواء ما يتعلق منها بجدول أعمال المؤتمر أو بتوسيع عضويته. وفي هذه المناسبة، أود أن أرحب أيضا بممثلي البلدان الأعضاء والبلدان غير الأعضاء الذين تولوا مؤخرا مهام وظائفهم في جنيف، ويتطلع وفدي إلى التعاون المثمر معهم.

وما زالت الجمهورية التشيكية ماضية على الطريق وصولا إلى الاندماج التام في الهيكلين الاقتصادي الأوروبي والأمني الأوروبي - الأطلسي. وتجسّد هذه العملية رغبة واستعداد الجمهورية التشيكية في مشاطرة مزايا السوق المشتركة من جهة ومسؤوليات حمايتها وتعزيز الديمقراطية من جهة أخرى. وتستند الجمهورية التشيكية في ذلك إلى التعبير المشروع عن سيادتها. وإن تحقيق الهدف الذي وضعناه نصب أعيننا ليس موجها بأي شكل ضد أي بلد. بل، على عكس ذلك، فإننا مقتنعون بأن إثمار جهودنا سوف يسهم في تعزيز الأمن والاستقرار ليس في أوروبا الوسطى فحسب بل في أوروبا بكاملها أيضا. وتحقيقا لهذه الغاية، فإننا نولي كثيرا من الاهتمام لمسائل تحديد الأسلحة ونزع السلاح، وكذلك لمسائل الأمن الدولي، بما في ذلك أمن بلدنا نحن.

وتقدر الجمهورية التشيكية تقديرا عاليا ما بذله مؤتمر نزع السلاح في عامي ١٩٩٤ و١٩٩٥ من جهود في إطار مفاوضات معاهدة الحظر الشامل للتجارب، وما يبذله حاليا من مساع في سبيل إنجاز هذا العمل. إننا ندعم دعما قويا وضع معاهدة عالمية وشفافة ويمكن التحقق تحققا فعالا من الامتثال لأحكامها وتكون ذات طابع لا تمييزي وتتضمن ذات الحقوق والواجبات لجميع الدول الأطراف. ونؤيد خيار الطاقة الصفرية الحقيقية ونرفض الدعوات إلى ما يسمى بالتفجيرات النووية السلمية نظرا لعدم جدوى هذه الدعوات، وفوق كل شيء نظرا لافتقارها إلى المصداقية.

وفي رأينا أن من المهم إيجاد نظام تحقق يكون مطلق الشفافية ومتاحا لجميع الدول الأطراف في المعاهدة. ونعتبر أن النظام المقترح حاليا، والقائم على أربع تكنولوجيات (رصد الموجات الاهتزازية والموجات الصوتية المائية والموجات دون السمعية ورصد النويدات المشعة)، إلى جانب عمليات التفتيش الموقعي، هو نظام متزن وكاف للردع عن أي إخلال محتمل بأحكام المعاهدة. لذلك فإننا نؤيد قبول مجمل التدابير التي اقترحها الخبراء، لا سيما فريق الخبراء العلميين دون تأخير، حيث إننا نعتبر هذه التكنولوجيا ذات أهمية رئيسية في إطار نظام التحقق. وتقدِّر الجمهورية التشيكية تقديرا عاليا ما أنجزه فريق الخبراء العلميين

من عمل، وتدعم الاختبار التقني العالمي الجاري، وهو الاختبار التقني الثالث لفريق الخبراء العلميين. وما برحت الجمهورية التشيكية تشارك مشاركة نشطة في أعمال فريق الخبراء العلميين، وتشارك في اختبارهم التقني الثالث عن طريق توفير بيانات من محطتها السيزمولوجية. ومن المعلوم أن نظام التحقق المقبل لا يمكن أن يكون فعالا إلا عندما يكون مشروعا تعاونيا حقا وذا تغطية عالمية حقيقية. وعليه فإننا مستعدون للتعاون مع منظمة المعاهدة المقبلة وموافاة نظام الرصد الدولي ببيانات سيزمية من المحطة المستخدمة بالفعل في الاختبار التقني الثالث لفريق الخبراء العلميين. ومن الواضح أن المركز الدولي للبيانات المقرر إنشاؤه كجزء من منظمة المعاهدة المقبلة سينهض بالدور الأساسي في نظام التحقق. وينبغي أن يكون المركز الدولي للبيانات مسؤولا ليس فقط عن جمع البيانات وتبادلها، بل أيضا عن تجهيز البيانات بكفاءة. ومن شأن ذلك أن يكفل إتاحة الإمكانية التامة لجميع البلدان الأطراف للوصول إلى المعلومات ذات الصلة. ومن ثم، ينبغي أن يكون الحق في البت في عملية تفتيش موقعي محفوظا للمجلس التنفيذي لمنظمة المعاهدة. ولا ينبغي للمركز الدولي للبيانات أو للأمانة الفنية لمنظمة المعاهدة إصدار أي حكم نهائي بشأن طابع أي ظاهرة يتم كشفها. غير أنه ينبغي للمركز الدولي للبيانات أن يكون قادرا على تزويد الدول الأطراف بكل المعالم التي تتصف بها الظاهرة موضوع الحكم. وسيتعين على المركز إثبات قدرته على دعم مفاوضات المجلس التنفيذي في جميع الجوانب العلمية والتقنية والإبقاء على أعلى المعايير القائمة على مستويات أكثر الدول تقدما. وكيما يقوم المركز بذلك، سيتعين عليه أن يكون قادرا على العمل أيضا بما تقدمه الوسائل التقنية الوطنية من بيانات، حالما يقبلها المجلس التنفيذي من أجل تحليل أية ظاهرة غامضة.

أما فيما يتعلق بمستقبل منظمة المعاهدة، فإننا نحبذ قيام منظمة تكون في موقف يتيح لها التصرف باستقلال. ونؤيد ترشيح فيينا ونأمل أن تتم تسوية جميع المشاكل المعلقة في أقرب وقت ممكن، وأن يتم بالتالي إرساء أساس لعمل المنظمة بشكل فعال وعلى نحو يتصف أيضا بالكفاءة من حيث الكلفة.

ونحن أيضا، شأننا في ذلك شأن المجتمع الدولي بكامله، نتمنى ونأمل أن يتم وضع الصيغة النهائية لنص المعاهدة في جنيف بحلول أواخر حزيران/يونيه ١٩٩٦، وأن يقوم الأمين العام بعرض المعاهدة على الجمعية العامة في دورتها الحادية والخمسين لتوقيعها بحيث يتسنى بدء نفاذها في أقرب وقت ممكن.

وتعتبر الجمهورية التشيكية القضاء تماما على الأسلحة النووية هدفا نهائيا من أهداف مؤتمر نزع السلاح. غير أننا مقتنعون أن هذا الهدف لا يمكن بلوغه إلا على مراحل في إطار نزع السلاح العام الكامل في ظل مراقبة دولية مشدَّدة وفعالة. وقد اتخذت بالفعل الخطوات الأولى في هذا الاتجاه: فلدينا المعاهدتان الثنائيتان الأولى والثانية لخفض الأسلحة الاستراتيجية المبرمتان بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي، والقراران اللذان اتخذتهما من طرف واحد كل من الولايات المتحدة وفرنسا لوقف إنتاج مواد انشطارية لأغراض عسكرية، والوقف الاختياري للتجارب النووية من جانب الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والاتحاد السوفياتي، وانضمت إليهم مجددا فرنسا مؤخرا، فضلا عن تمديد معاهدة عدم الانتشار إلى أجل غير مسمى. وثمة خطوة أخرى ستكون معاهدة الحظر الشامل للتجارب، التي سبق لي أن ذكرتها. ومن سخريات القدر أنه، إذا ما تم الفروغ من المفاوضات بشأن المعاهدة هذا العام، فإن مؤتمر نزع السلاح، حسبما هي الحال في الوقت الراهن، سيفقد البند الوحيد المدرج في جدول أعماله. لذلك فإننا نناشد جميع الدول الأعضاء أن تسعى جاهدة إلى التوصل إلى توافق في الآراء بشأن ضرورة تضمين جدول الأعمال خطوة أخرى صوب نزع السلاح النووي، هي إبرام معاهدة تحظر إنتاج مواد انشطارية للأغراض العسكرية (وقف إنتاج هذه المواد).

وليس من شك في أن الأسلحة الكيميائية، إلى جانب الأسلحة النووية، هي أخطر الوسائل لشن الحروب. فإنتاجها الأقل كلفة نسبيا بالمقارنة بالأسلحة النووية يزيد من هول خطورة انتشارها وإمكانية استخدامها مستقبلا. وعليه، كان من الجوهري لجهود المجتمع الدولي في سبيل القضاء على هذه الفئة من أسلحة التدمير الشامل أن تُتَوَّج في وضع الصيغة النهائية لنص اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستخدام الأسلحة الكيميائية في مؤتمر نزع السلاح لعام ١٩٩٢.

إن الجمهورية التشيكية لم تمتلك أو تنتج قط أسلحة كيميائية، كما أنها لم تقم قط بنشر هذه الأسلحة على أراضيها. إن الفكرة الإنسانية المتمثلة في حظرها وإزالتها تماما قد حظيت دوما بدعمنا الكامل. ومن المظاهر العملية لهذا الدعم توقيع الاتفاقية في كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ وإقرارها من قبل حكومة الجمهورية التشيكية وبرلمانها في العام الماضي، ومصادقة رئيس الجمهورية عليها في شباط/فبراير من هذا العام، وإيداع صكوك التصديق لدى الأمين العام للأمم المتحدة في ٦ آذار/مارس ١٩٩٦. وبذلك أصبحت الجمهورية التشيكية الدولة الثامنة والأربعين التي فعلت ذلك. ومن المتوقع أن يقوم البرلمان في النصف الأول من هذا العام بإقرار مشروع القانون الوطني، إلى جانب مراسيم التنفيذ، في النصف الأول من هذا العام. وتشارك الجمهورية التشيكية، بمقتضى الاتفاقية، في سلسلة كاملة من الأنشطة، من خلال الحلقات الدراسية ومشاركة معاهد البحوث التشيكية في برامج التجارب المقارنة أو تدريب المفتشين. إننا نرغب رغبة صادقة أن تصبح الاتفاقية مستندا عالمي النطاق وملزما دوليا في أقرب وقت ممكن، مما يتيح مجالا للمبادرة إلى إنشاء منظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

وتعلق الجمهورية التشيكية أهمية كبيرة أيضا على حظر الأسلحة البيولوجية والتكسينية والقضاء على هذه الأسلحة وعدم انتشارها. وهي تعتبر الاتفاقية المتعلقة بذلك مستندا دوليا ملزِما. وعلى الرغم من أنها لا تمتلك ولا تقوم باستحداث أي نوع من الأسلحة البيولوجية، فهي ما برحت توفر سنويا كل ما يلزم من بيانات في شكل إعلانات غير إلزامية.

وفي الوقت ذاته، تدرك الجمهورية التشيكية تماما أن اتفاقية الأسلحة البيولوجية لا تعكس العلاقات والتطورات الدولية الراهنة، وأنها تفتقر في الوقت ذاته إلى نظام تحقق فعال. وما زالت ثمة محاولات للحصول على تكنولوجيات متطورة يكمن فيها حظر إساءة استخدامها من أجل إنتاج هذا النوع من الأسلحة. وعليه فنحن نرى وجوب استخدام جميع المحافل الدولية المتاحة من أجل تعزيز الاتفاقية وآليات عدم انتشار الأسلحة البيولوجية والتكسينية. ونحن مقتنعون، في هذا الصدد، بأن مؤتمر تقييم الاتفاقية المقرر عقده في أواخر هذا العام سوف يعتمد تدابير الرقابة الجاهزة، التي تحظى بتأييدنا التام.

وتشاطر الجمهورية التشيكية غالبية الدول الأطراف رأيها بأن وضع بروتوكول التحقق الملحق بالاتفاقية واعتماد هذا البروتوكول وتنفيذه سوف يكون أفضل طريقة لحل المشكلة والقضاء مرة واحدة وإلى الأبد على هذه الفئة من أسلحة التدمير الشامل.

إن ما تحقق حتى الآن من منجزات ضئيلة نسبيا في تنفيذ اتفاقية حظر الأسلحة اللاإنسانية لعام ١٩٨٠ يؤكد صحة الآراء، التي تؤيدها الجمهورية التشيكية أيضا، بوجوب تعزيز الاتفاقية، وبخاصة بروتوكولها الثاني، وتضمينها آلية رقابة فعالة. ومن المؤسف أن هذا لم يتم بالفعل في الدورة الأولى للمؤتمر الاستعراضي في فيينا في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، حيث يبدو أن الجوانب العسكرية قد هيمنت على الجوانب الإنسانية.

وفي حال ما إذا أصبحت الاتفاقية معاهدة دولية فعالة، فمن الأهمية كذلك جعلها عالمية النطاق. لذلك، ينبغي لنا جميعا أن نسعى جاهدين إلى تشجيع البلدان سواء المنتجة منها للألغام أو المتضررة بها، على أن تصبح دولا نشطة أطرافا في الاتفاقية.

والجمهورية التشيكية هي من بين البلدان التي اتخذت بالفعل إجراءات عملية للتقليل من استخدام الألغام الأرضية المضادة للأفراد. وتشمل هذه الإجراءات إعلان وقفٍ اختياريٍ، مدته ثلاث سنوات، لتصدير جميع أنواع الألغام الأرضية المضادة للأفراد في عام ١٩٩٤، فضلا عن الاستعداد لمواصلة تمديد هذا الوقف بعد انقضاء مدته في عام ١٩٩٧. كما قررت الجمهورية التشيكية، في إطار حل هذه المشكلة العالمية، أن تدَمِّر جميع مخزوناتها من هذا النوع من الألغام التي لا يمكن الكشف عنها.

ولا يسعني إلا أن أتناول أيضا إحدى النقاط المدرجة في جدول أعمال مؤتمرنا والتي تسبب لنا ألما عصبيا، ألا وهي توسيع عضويته. وفضلا عن قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة، الواضحة تماما في هذا الشأن، لا يسعنا إلا أن نتفق مع من أعربوا، حتى في هذا المحفل، عن الرأي بأن العضوية الراهنة لم تَعُدْ، منذ أمد طويل، تعكس واقع العالم اليوم واحتياجاته. إن فعالية المعاهدات الدولية المتعلقة بتحديد الأسلحة ونزع السلاح، وهذا المؤتمر هو الهيئة الوحيدة للتفاوض بشأنها، تزداد بالتوازي مع ازدياد اعتمادها على نطاق عالمي. وإذا ما كان بلوغ هذا النطاق العالمي هو الهدف النهائي، فلا يجوز أن تكون العملية التفاوضية محصورة بين أيدي نخبة قليلة، بينما يُحرَم كثيرون غيرهم من إمكانية طرح وجهات نظرهم في عملية اتخاذ القرارات بشأن هذه المسائل الحيوية.

ها هو الجزء الأول من دورة هذا العام يشارف نهايته، متيحا فرصة مناسبة لعرض ما له وما عليه. ولسوء الطالع إن التطورات قد أثبتت بقوة أن المقترح الذي تقدم به المنسق الخاص السابق لعام ١٩٩٣ غير مقبول، لا سيما اعتماده العام الماضي في شكل المقرر الوارد في الوثيقة CD/1356. وقد بات تنفيذه متعطلا تماما وبشكل ميؤوس منه، مما لا يحول فقط دون قبول المرشحين "الأبرياء" الـ٢٢ من مجموعة الـ٢٣، بل يحول أيضا دون قبول ١٣ مرشحا في المرحلة اللاحقة. وإذا كانت الدول الأعضاء ترغب حقيقة ألا يظل المؤتمر ناديا مقتصرا على الصفوة، فينبغي لها أن تقدم في أقرب وقت ممكن مشروع مقترح عن كيفية معالجة الحالة الراهنة. ولا يوجد حتى الآن سوى مقترح واحد من هذا النوع، إلا أنه لم يحظ بالقبول كذلك. أعني بذلك الوثيقة CD/1362 التي تقدم بها وفد الولايات المتحدة في ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥. ونوصي بمناقشة المقترح في الجلسة العامة للمؤتمر، وأن يبدي كل وفد رأيه بوضوح وبلا لبس أو إبهام. وفي الوقت ذاته، فإن اعتماد المقترح من شأنه أن يفضي إلى إيجاد حل لمشكلة خلافة جمهورية سلوفاكيا فيما يتعلق بتشيكوسلوفاكيا السابقة، مع أننا ما زلنا نرى أن هذه المسألة بالذات هي في الواقع من المسائل الأخرى التي لم يبت فيها المؤتمر وغير المرتبطة بمسألة توسيع عضويته.

إن الوفد التشيكي وأنا شخصيا نعتقد أن عام ١٩٩٦ سيكون من المعالم ذات الدلالة في تاريخ المؤتمر، يسجل إتمام محادثات المعاهدة بنجاح وتَخَطّي أزمة التفاهم بشأن جدول الأعمال والعضوية. وترغب الجمهورية التشيكية في الإسهام في تحقيق هذا الهدف بأفضل ما لديها من قدرات وباستخدام الطاقات المتاحة لها لهذا الغرض.

الرئيس: أشكر ممثل الجمهورية التشيكية على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى الرئاسة. وأعطي الكلمة الآن لممثل الصين، السفير شا.

السيد شا (الصين) (الكلمة بالصينية): السيد الرئيس، اسمحوا لي أولا أن أهنئكم تهنئة حارة على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح. إن الوفد الصيني مقتنع بأن قدرتكم الفائقة وخبرتكم الكبيرة بالدبلوماسية المتعددة الأطراف ستجعلانكم تقودون المؤتمر بالتأكيد نحو النجاح. وأود أن أؤكد لكم تعاون وفد بلدي الكامل معكم. وأود كذلك أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن شكري لسلفكم السفير راماكر من هولندا على مساهمته في عمل مؤتمر نزع السلاح.

لقد دخلت المفاوضات المتعلقة بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية عامها الثالث. ووفقا لقرار الجمعية العامة ذي الصلة، فإننا مطالبون بإبرام معاهدة في أقرب وقت ممكن هذا العام. وتراقب الشعوب باهتمام كبير مؤتمر نزع السلاح لترى ما إذا كان بإمكانه أن يحقق تطلعات المجتمع الدولي وأن يضطلع بولايته في حدود الإطار الزمني الذي حدد في قرار الجمعية العامة. وقبل نهاية الجزء الأول من دورة هذا العام، أود أن أشرح موقف الوفد الصيني من بعض القضايا الهامة في المفاوضات المتعلقة بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

إننا نوافق جميعا على أن المفاوضات الراهنة لا تجري في فراغ وإنما تتأثر حتما بالتطورات التي شهدتها الحالة الدولية ككل. والواقع إن مباشرة المفاوضات وتقدمها والتوقيع والتصديق على المعاهدة وبدء نفاذها مستقبلا كلها عوامل وثيقة الصلة بالتغيرات التي حدثت في الحالة العالمية. فمنذ نهاية الحرب الباردة وبخاصة في التسعينات، خضعت الحالة الدولية لتغيرات هائلة. ولا يزال العالم اليوم يمر بعملية تغيرات معقدة وعميقة مع اتجاه شامل نحو خفّة التوتر. فقد وصل النظام الثنائي القطب إلى نهايته هو والمواجهة بين الكتلتين الشرقية والغربية وتسارع نمط الانتقال نحو تعددية الأقطاب. ويتشكل الآن هيكل جديد للعالم. ويريد العالم السلام، وتحتاج البلدان إلى الاستقرار، والاقتصادات إلى التنمية، وترغب البشرية في التقدم. وقد أصبح ذلك هو الموضوع الرئيسي في العالم اليوم وسيظل هذا الاتجاه قائما لفترة طويلة نسبيا في المستقبل. وفي إطار هذه البيئة الدولية شرعت القوتان النوويتان العظميان في السير على طريق خفض الأسلحة النووية، فأمّنتا تمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى أجل غير مسمى. وعلى أساس هذه الخلفية بدأت المفاوضات المتعلقة بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وهي تتقدم الآن بنجاح. ويمكن الاطمئنان إلى القول إن التطورات الهامة التي سلفت الإشارة إليها في ميدان مراقبة التسلح ونزع السلاح إنما هي نتيجة طبيعية تماما للتطور والتغيرات التي حدثت في الحالة الدولية. وانطلاقا من تحليلها وفهمها للحالة الدولية، تعتقد الصين أنه بقدر ما تبدي جميع الأطراف المعنية قدرا كافيا من الإرادة السياسة والمرونة اللازمة في المفاوضات سيتسنى التوصل هذا العام إلى تحقيق هدف إبرام المعاهدة.

وحاليا، يركز الشعب الصيني البالغ عدده ١,٢ مليار نسمة جهوده على التحديث بثقة كاملة. وتحتاج الصين إلى بيئة دولية سلمية وهادئة لأجل طويل وهي تبذل كل ما في وسعها لتحقيق هذا الهدف. وفي العامين الماضيين وأكثر، شارك الوفد الصيني بتعليمات من الحكومة الصينية، في المفاوضات المتعلقة بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية بطريقة بناءة وجدية ومسؤولة. وهذا جانب من جهودنا الشاملة. ويأمل الوفد الصيني في أن تبرم معاهدة سليمة للحظر الشامل للتجارب النووية في موعد لا يتعدى عام ١٩٩٦ تحظر بالفعل جميع تجارب الأسلحة النووية وتكون عالمية وقابلة للتحقق منها دوليا وعلى نحو كفء لتعزيز السلم والأمن الدوليين.

ومنذ بداية هذا الجزء من دورة مؤتمر نزع السلاح ومع تقدم المفاوضات المتعلقة بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية عمقت البلدان المشاركة في المفاوضات مناقشاتها وفهمها للعلاقة بين معاهدة الحظر الشامل للتجارب النوية ونزع السلاح النووي. وبما أن هذه المسألة تتعلق بالطريقة التي ستنعكس بها هذه العلاقة في المعاهدة، فإن الوفد الصيني يعتبر هذه المناقشة عادية وضرورية. ونأمل صادقين في أن يتسنى التوصل مبكرا إلى تفاهم مشترك بشأن هذه القضية لأن ذلك من شأنه أن يعجل بالمفاوضات. ويتفهم الوفد الصيني مطالبة عدد كبير من الدول غير الحائزة للأسلحة النووية بنزع السلاح النووي ضمن إطار زمني ملزم ويتعاطف معها. وطالما أيدت الصين الإزالة المبكرة والكاملة للأسلحة النووية وقدمت مجموعة من الاقتراحات لهذا الغرض إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة. واعتبرنا على الدوام معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية خطوة هامة نحو إزالة الأسلحة النووية لأن معاهدة كهذه تحظر للمرة الأولى جميع التفجيرات التجريبية للأسلحة النووية في العالم في شكل صك قانوني دولي ستشجع بالتأكيد عملية نزع السلاح النووي وستمهد الطريق لإزالة الأسلحة النووية في نهاية الأمر. ولا بد لنا في هذه الأثناء أن نلاحظ أن ظهور الأسلحة النووية وتطورها كان عملية تاريخية طويلة. وبالمثل، فإن إزالة هذه الأسلحة كليا ستستغرق هي الأخرى بعض الوقت. وفي رأي الوفد الصيني أن الإطار الزمني المحدد لنزع السلاح النووي يجب أن يتقرر في سياق المفاوضات المتعلقة بوضع اتفاقية تحظر الأسلحة النووية. وأود أن أؤكد هنا مرة أخرى أن التمديد إلى أجل غير مسمى في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وسريان معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية إلى أجل غير محدد يجب ألا يفسرا بأي حال على أنهما يديمان الوضع المتميز للدول الحائزة للأسلحة النووية بامتلاكها الأسلحة النووية.

ويسر الوفد الصيني أن يلاحظ أن جميع الأطراف تحبذ التبكير في إبرام معاهدة سليمة للحظر الشامل للتجارب النووية هذا العام. ولا بد لنا أن نعترف بأن توقيت المعاهدة ونوعيتها مهمان. غير أن كلا منهما قد يكون، من جهة أخرى، مناقضا للآخر. وهذا بالفعل تناقض بين الإرادة السياسية والواقع السياسي. ومع ذلك، فإن هذا التناقض لا يستعصي على الحل. ولكن من أجل حل هذا التناقض، لا بد من التسليم بهذه الحقيقة. ومن الضروري أحيانا - بل وممّا لا مناص منه - التغني بشعارات أو توجيه نداءات قوية. على أن الوقت قد تأخر قليلا في رأينا للقيام بذلك في هذه المرحلة. بل وقد يكون من باب الخساسة لو كانت النية الحقيقية هي تحويل انتباه الشعوب للتأكيد على أن "ما هو لي فهو ملكي، وما هو لك فهو قابل للتفاوض". والواقع الذي نواجهه الآن يتمثل فيما يلي: لقد سوينا بالفعل عددا كبيرا من القضايا ولا يزال هناك مع ذلك عدد لا بأس به من القضايا السياسية والتقنية التي لم تحل بعد. وبما أن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ستؤثر على السلم والأمن الدوليين في المدى الطويل، فإننا نعترض على فضّ هذه القضايا بطريقة مبسطة وسريعة لمجرد تحقيق منفعة سياسية. وإنما نود بدلا من ذلك أن تسوى هذه القضايا باتخاذ موقف واقعي وجدي. وكل من يسيء تفسير هذا الموقف ويعتبره "سلبيا" للمفاوضات يكون قد فعل ذلك إما عن

جهل أو بنية تحقيق غرض سياسي لاحقا. ويصر الوفد الصيني على أنه من أجل حل جميع القضايا المتبقية، لا بد لنا أن نعترف بالشواغل المشروعة لكل منا، وأن نبدي على هذا الأساس مرونة كافية للتوصل إلى الحلول الوسطى اللازمة. وأية محاولة للاستفادة من التفوق الشخصي في مجالات معينة سعيا للحصول على ميزة لطرف دون طرف من المعاهدة هي محاولة آيلة إلى الفشل مما من شأنه أن يقود المفاوضات إلى مأزق. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشير إلى أن الصين ترغب في التوصل إلى حل وسط بشأن بعض القضايا علما بأن ذلك لا يمكن أن يتم على أساس أحادي الطرف. ولكن تقبل الصين في ظل أي ظرف من الظروف أن يفرض أي بلد إرادته على بلدان أخرى.

ويشرف الجزء الأول من هذه الدورة لمؤتمر نزع السلاح لعام ١٩٩٦ على الانتهاء. وعند استعراض المفاوضات التي جرت بشأن الحظر الشامل للتجارب النووية على مدى العامين الماضيين، وبخاصة خلال هذا الجزء من دورة مؤتمر نزع السلاح، نرى أن لدينا من الأسباب ما يجعلنا نشعر بالارتياح إزاء التقدم الذي أحرز في غضون فترة زمنية قصيرة كهذه. وقد قامت جميع الأطراف المتفاوضة، في العامين الماضيين، بشرح مواقفها وتبادل آرائها وتفهم شواغل كل منها. وخلال هذا الجزء من دورة مؤتمر نزع السلاح، قدم الوفدان الإيراني والأسترالي نصيهما الواضحين اللذين استوعبا اقتراحات عديدة قدمتها أطراف أخرى، واللذين يمكن أن يكونا بمثابة مواد مرجعية مفيدة للمفاوضات. ونتوقع كذلك أن تقدم ورقة عمل رئيس اللجنة المخصصة لحظر التجارب النووية مواد مرجعية قيّمة لنا بحيث يتسنى لنا المضي قدما بمفاوضاتنا والتوصل إلى اتفاق على أساس النص المتداول. وباختصار، فإن لدينا بالفعل أساسا متينا للتفاوض. وكما سبقت الإشارة إلى ذلك، فإنه لا يزال هناك عدد من المسائل الرئيسية التي لم تحل والتي ستؤثر تأثيرا مباشرا على عالمية المعاهدة وفعاليتها. ولا بد لنا أن نولي هذه المسائل القدر الكافي من الاهتمام.

وأود الآن أن أشرح موقف الوفد الصيني من بعض القضايا الرئيسية التي تتناولها المفاوضات. أولا، القضية المتعلقة بنطاق المعاهدة. إن الصين قد تعهدت بإبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية تحظر أي تفجير تجريبي للأسلحة النووية في أي مكان وفي أي بيئة. وانطلاقا من هذا المبدأ التوجيهي، اقترح الوفد الصيني في بداية المفاوضات نصه بصدد نطاق المعاهدة الذي يحظر أي تفجير تجريبي للأسلحة النووية يطلق الطاقة النووية. وجملة "يطلق الطاقة النووية" الواردة في النص الصيني قصد منها تمييز نطاق معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية من نطاق معاهدة الحظر الجزئي للتجارب النووية ومعاهدة الحد من التجارب الجوفية للأسلحة النووية، وتحديد نطاق معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية بدقة أكبر وبلغة علمية. وقد صرح الوفد الصيني على الدوام بأن نطاق معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية يجب أن يستبعد جميع العتبات.

وبعد عامين من المفاوضات، توصلت معظم البلدان إلى تفاهم مشترك بشأن جملة "أي تفجير تجريبي للأسلحة النووية" الواردة في المادة المتصلة بالنطاق. وهذا معناه أن المعاهدة المقبلة للحظر الشامل للتجارب النووية ستحظر، بدون أي عتبة، أي تفجير تجريبي للأسلحة النووية. ونظرا إلى هذا التفاهم، وبغرض التعجيل بمفاوضاتنا، تقرر الصين الآن سحب جملة "يطلق الطاقة النووية" من النص الذي اقترحته.

وتبقى هناك بعض القضايا المعلقة في المادة المتصلة بالنطاق التي لم تسو بعد. ويأمل الوفد الصيني صادقا في أن تقوم جميع الجهات ببذل جهد بروح التفاهم المتبادل والترضية المتبادلة لالتماس حلول ملائمة لهذه القضايا.

وثانيا، فيما يتعلق بالتفجيرات النووية السلمية. لقد لاحظ الوفد الصيني وجود خلافات بصدد مسألة المبدأ الهامة هذه. ولا ينبغي لأي معاهدة لنزع السلاح أو لمراقبة التسلح أن تعوق تطور وتطبيق العلم والتكنولوجيا للأغراض السلمية. وهذه مسألة مبدأ هامة. لذلك يكون من الخطأ أن تحظر معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية التفجيرات النووية السلمية. وربما كان لهذا السبب أن تضمنت معاهدة تلاتيلولكو ومعاهدة عدم الانتشار على السواء أحكاما مبدئية واضحة تجيز التفجيرات النووية السلمية. والصين كبلد نام مكتظ بالسكان ليست لديه موارد طاقة وموارد معدنية كافية للفرد الواحد لا يستطيع أن يتخلى للأبد عن أية تكنولوجيا واعدة يمكن أن تكون مفيدة وأن تصلح لتلبية احتياجاته الاقتصادية. وتشعر الصين بنفس القلق تماما إزاء احتمال إساءة استخدام التفجيرات النووية السلمية. بيد أننا نعتقد أن هذه القضية يمكن أن تحل بإرساء إجراء صارم للتطبيق والموافقة وآلية دولية فعالة للرصد الموقعي لعملية التفجيرات النووية السلمية برمتها.

وثالثا، فيما يتعلق ببدء النفاذ. وفي رأي الوفد الصيني أن لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية هدفين رئيسيين هما تشجيع نزع السلاح النووي ومنع انتشار الأسلحة النووية. وهما هدفان وثيقا الارتباط ببعضهما ومتساويان في الأهمية، ولا ينبغي الإفراط في التشديد على أحدهما على حساب الآخر. وتقويض أي منهما يمكن أن يؤثر على تحقيق الآخر. وانضمام جميع الدول ذات القدرة النووية إلى المعاهدة هو الضمانة القانونية لتحقيق الهدفين السالف ذكرهما. لذلك، فإننا نؤيد الصيغة التي يبدأ بموجبها نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية بعد أن تكون جميع الدول ذات القدرة النووية قد أودعت صكوك التصديق عليها، كما تحدد ذلك في قائمة ذات صلة وضعتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية. أما فيما يتعلق بالصيغة المبسطة المتمثلة في التخلي عن شروط بدء النفاذ، فإننا نتفهم حسن نوايا المؤيدين لها لضمان بدء نفاذ المعاهدة مبكرا. على أن ذلك من شأنه أن يضع العربة قبل الحصان وأن يسفر عن عدم تحقيق الهدفين الرئيسيين للمعاهدة. وأود أن أؤكد أن التصديق على المعاهدة من جانب الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية وإن كان يبدو شرطا أساسيا لبدء نفاذ المعاهدة، فإننا لا نستطيع أن نوافق قطعا على قصر شروط بدء نفاذ المعاهدة على تصديق الدول الخمس فقط عليها. ذلك أنه ليس من الملائم، من وجهة نظر المساواة السياسية، إفراد الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية. فهذا قد يفسر على أنه نوع من التمييز السياسي. والأهم من ذلك أنه يمكن أن يحيد عن تحقيق هدفي المعاهدة.

ورابعا، فيما يتعلق بآلية بدء إجراء التفتيش الموقعي، يصر الوفد الصيني على أن نظام الرصد الدولي الذي يخضع لمراقبة منظمة المعاهدة والذي يمثل جميع الدول الأطراف ويقدم خدمات لجميع الدول الأطراف، نظام موضوعي نسبيا وعادل. وبالمقارنة، فإن الوسائل التقنية الوطنية وسائل تتحكم فيها وتستخدمها دول أطراف فرادى أو مجموعات صغيرة من هذه الأطراف. فإذا تم إدراج الوسائل التقنية الوطنية في نظام التحقق الدولي أو استخدامها لبدء إجراء التفتيش الموقعي، سيؤدي ذلك حتما إلى وضع معظم الدول الأطراف، والبلدان النامية بوجه خاص، في وضع متفاوت تماما بسبب ما ينطوي عليه استخدام هذه الوسائل من عاملي الانتقائية والذاتية. وهذا بوضوح أمر غير منطقي وليس له ما يبرره. وبالنظر إلى الدروس التي استخلصت من الماضي بهذا الخصوص، يعتقد الوفد الصيني اعتقادا راسخا أن من الضروري منع بلدانا معينة من الاستفادة من تفوق وسائلها التقنية الوطنية لمضايقة البلدان النامية والتشكيك فيها بالاستناد غالبا إلى معلومات مشكوك فيها، بل والتعدي على مصالحها الأمنية المشروعة. وقد دلت التجارب على أن بيانات المخابرات المزعوم أنها بيانات "موثوق بها" كثيرا ما يثبت أنها أبعد ما تكون عن الصحّة. فاستخدام بيانات كهذه كمنطلق لإجراء التفتيشات الموقعية أمر غير مقبول وكريه.

وفي رأي الوفد الصيني أنه قد اتضحت الآن بعد عامين من المفاوضات الوجهة التي سيأخذها الحل النهائي لإرساء الأساس الذي سيقوم عليه تقديم طلب إجراء التفتيش الموقعي. وهذا يعني أن طلبا بإجراء تفتيش موقعي يمكن أن يقوم فقط على أساس رصد البيانات التي ترد من نظام الرصد الدولي. وتحديدا، ينبغي توجيه التفتيشات الموقعية نحو الظواهر الغامضة التي يكشف عنها نظام الرصد الدولي والتي يحدد موقعها مركز البيانات الدولي. وبقدر ما يتم استيفاء الشرطين السالف ذكرهما، سيكون بالإمكان استخدام كل من البيانات التي تتضمنها نشرة الظواهر النموذجية المفروزة التي يصدرها مركز البيانات الدولي والبيانات الخام التي ترد من نظام الرصد الدولي للمبادرة بإجراء التفتيش الموقعي. وسيتسنى لنا بهذه الطريقة فقط تأمين المساواة بين الدول الأطراف بموجب المعاهدة وموضوعية وعدالة آلية التحقق الدولي الواردة فيها.

وينبغي للمجلس التنفيذي، بوصفه هيئة تمثيلية واسعة، أن يمارس الرقابة على التفتيشات الموقعية طوال الفترة التي تستغرقها العملية. وكخطوة أولى، ينبغي للمجلس أن ينظر في طلب إجراء تفتيش موقعي وأن يوافق عليه بأغلبية ثلثي جميع أعضائه، أي عن طريق إجراء "الضوء الأخضر". وهذا الإجراء يجب أن ينطبق على مرحلتي التفتيشات الموقعية الأولى والثانية كلتيهما. وفي رأينا أن التأشير بإجراء التفتيشات الموقعية من خلال إجراء أوتوماتيكي أو مبسط من شأنه أن يجعل التفتيشات الموقعية عـُرضة لإساءة استخدام محتمل، ولهذا السبب تعترض الصين على هذه الفكرة هي وبلدان أخرى عديدة. أما إذا كان بإمكان الدولة الطرف صاحبة الطلب أن تقدم، بطريقة مفتوحة، أدلة يمكن التحقق منها ومقنعة، في طلبها لإجراء تفتيش موقعي، فيجب ألا تنشغل بلا داع من عدم حصول "هذا الطلب المعقول" على موافقة أعضاء المجلس بأغلبية الثلثين.

وخامساً، فيما يتعلق بإجراء التفتيشات الموقعية، معلوم للجميع أن التفتيشات الموقعية ونظام الرصد الدولي يشكلان حجري الزاوية في نظام التحقق الدولي من معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وتكنولوجيات نظام الرصد الدولي كلها تكنولوجيات للاستشعار والكشف عن بعد، في حين أن أنشطة التفتيش الموقعي يمكن أن تؤثر على العمليات العادية والأمن العادي للدول الأطراف. لذلك من الطبيعي تماماً أن تولي جميع الأطراف أهمية خاصة للتفتيشات الموقعية.

وفي رأي الوفد الصيني أنه ينبغي لنا، مع التسليم الكامل بأهمية آلية التفتيش الموقعي وضرورتها، أن نلاحظ أيضاً أن الغرض من التفتيشات الموقعية هو توضيح ظواهر غامضة تم الكشف عنها في أراضي الدول الأطراف التي وقع عليها التفتيش. وعليه، لن يكون ملائماً الحكم مسبقاً على الدولة موضع التفتيش بأنها دولة "منتهكة" قبل أن يكون المجلس قد وافق على نتائج التفتيش. وفي هذا الصدد، لا يسعنا أن نعتبر التفتيشات الموقعية تدبيرا عقابيا اتـُخذ ضد الدولة الطرف موضع التفتيش. وينبغي لفريق التفتيش أن يلتزم بدقة بالولاية التي وافق عليها المجلس وأن يحترم الحقوق السيادية للدولة الطرف موضع التفتيش. وعلى الدولة الطرف موضع التفتيش التزام بتوفير المساعدة اللازمة لفريق التفتيش بما يضمن قيامه بالتفتيش بطريقة سليمة وفعالة.

وخلال عملية التفتيش الموقعي، ينبغي اتخاذ تدابير ضرورية لحماية الدواعي الأمنية المشروعة للدولة الطرف موضع التفتيش ومنع انتشار الأسلحة النووية. وللدولة الطرف موضع التفتيش، إذا ما رأت أن بعضا من الأنشطة المقترحة من فريق التفتيش يمكن أن يؤثر على مصالحها الأمنية المشروعة، الحق في أن تفرض قيودا بدرجات مختلفة على أنشطة فريق التفتيش وأن تقترح تدابير بديلة لإثبات امتثالها للمعاهدة. ونظام الانضمام قيد التفاوض في إطار الفريق العامل ١ يمثل قضية هامة ستؤثر تأثيرا مباشرا على فعالية نظام التحقق والأمن الوطني لجميع الدول الأطراف. والوفد الصيني على استعداد لأن يضم جهوده إلى جهود الوفود الأخرى من أجل وضع نظام تحقق سليم للمعاهدة.

وسادسا، فيما يتعلق بنظام الرصد الدولي، يتخذ هذا النظام الآن شكله النهائي بفضل الجهود المشتركة التي بذلتها جميع الأطراف. والوفد الصيني مرتاح ويشعر بالتشجيع للعمل الذي أنجز في هذا الصدد. ونحن على استعداد للتعاون مع وفود أخرى من أجل إنهاء عملنا المتعلق بوضع خطة كاملة لنظام الرصد الدولي في تاريخ مبكر. وفيما يتعلق بمسألة رصد النويدات المشعة، فقد خلص الخبراء الصينيون، بعد دراسة دقيقة للاقتراحات التي قدمتها بلدان أخرى، إلى أن إدراج رصد الغازات الخاملة في شبكة رصد النويدات المشعة أمر لا يتسم بفعالية التكلفة. ويستعرض الوفد الصيني موقفه من قضايا متبقية مثل التقاط الصور بالسواتل والرصد بالسواتل ورصد الأعمدة الكهرمغناطيسية مع مراعاة المناقشات التي أجريت في العامين الماضيين.

وأود أن أشير إلى أن نظام الرصد الدولي كما هو مصمَّم حاليا يجسد بالفعل، من الناحية السياسية، مبدأ المساواة بين جميع الدول الأطراف، الدول الحائزة منها للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لهذه الأسلحة على حد سواء. وهو من الناحية التقنية قائم على أساس مبدأ التغطية العالمية الموحدة وعتبة الكشف الموحدة. وبعبارة أخرى فإنه يتيح رصدا متساويا ومتوازنا في جميع المناطق وفي جميع الدول الأطراف. وهذا المبدأ الذي كان المرشد في تصميم نظام الرصد الدولي لا يمكن إعادة التفاوض عليه. والواقع إن موقع التجارب النووية في الصين يخضع، بنظام الرصد الدولي كما هو مصمم حاليا، لكثافة رصد أعلى من المتوسط العالمي. وهذا واقع اعترف به فريق خبراء نظام الرصد الدولي. وفي ظل هذه الظروف، يكون تعزيز مستوى الكشف إلى حد أكبر في موقع التجارب في الصين أمر زائد عن الحد وغير مقبول.

وبما أن الحكومة الصينية قررت المشاركة في المفاوضات المتعلقة بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية منذ أكثر من عامين، شارك الوفد الصيني فيها بطريقة بناءة وجدية ومسؤولة. وبذل الجهد الواجب وأسهم في تقدم المفاوضات. وسيواصل الوفد الصيني عمله في سبيل إبرام معاهدة سليمة للحظر الشامل للتجارب النووية في غضون عام ١٩٩٦.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أبدي التعليق التالي. لقد عبرت بعض الوفود في بياناتها عن القلق إزاء التجارب النووية التي قامت بها الصين. إن حكومة بلدنا تقف موقفا غاية في الوضوح من هذه القضية. وبما أنه معروف لدى الجميع بالفعل، فلست في حاجة إلى تكراره هنا. ومع ذلك، أود أن أغتنم هذه الفرصة للإشارة إلى أن ليس هناك ما يدعو إلى الشعور بهذا القلق إزاء التجارب النووية الصينية.

**الرئيس**: أشكر ممثل الصين على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى الرئاسة. وأعطي الكلمة الآن لممثل منغوليا، السفير يومجاف.

**السيد يومجاف** (منغوليا) (الكلمة بالانكليزية): أود في البداية، السيد الرئيس، أن أعرب عن تهاني وفد بلدي الحارة لتوليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح في هذه المرحلة الحاسمة من مفاوضاتنا. إن وفد بلدي على ثقة من أن قيادتكم القديرة وخبرتكم ستلعبان دورا هاما في التعجيل بمفاوضاتنا. وأود كذلك أن أعرب عن تقديري العميق لسلفكم، السفير راماكر من هولندا، والسفير أو آي من ميانمار على جهودهما الجبارة ومساهمتهما الجديرة بالثناء في عمل مؤتمر نزع السلاح.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأرحب بحرارة بزملائنا الجدد الذين انضموا إلينا مؤخرا، أنتم السيد الرئيس وسفيرا كوبا وكينيا الموقران. ونتطلع إلى التعاون الوثيق معهم جميعا.

ويرحب وفد بلدي بسعادة السيد ساردار عاصف أحمد علي، وزير خارجية باكستان، وببيانه الهام ويعرب عن تقديره للمساهمة التي قدمتها باكستان لعمل مؤتمر نزع السلاح.

ويود وفد بلدي أن يعرب كذلك عن تقديره العميق للسفير راماكر من هولندا، رئيس اللجنة المخصصة لحظر التجارب النووية، والسفير بردنيكوف من الاتحاد الروسي والسفير زهران من مصر، وهما رئيسا فريقي العمل ١ و٢ على التوالي، لجهودهم الكبيرة ومساهماتهم في المفاوضات الجارية بشأن إبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية.

لقد حددنا لأنفسنا، منذ أكثر من عامين، هدفا ينطوي على تحدّ وهو التفاوض على معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية وبدأنا نعمل جديا من أجل تحقيق هذا الهدف. وتشجع وفد بلدي بالتقدم الكبير الذي أحرز في المفاوضات المتعلقة بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية خلال هذه الفترة. ووصلنا الآن إلى مرحلة أساسية وحاسمة من المفاوضات للانتهاء من وضع معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية في الإطار الزمني الذي حدده مقرر مؤتمر استعراض وتمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في عام ١٩٩٥ وأكد عليه مرة أخرى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٥٠/٦٥ الذي اتخذ بتوافق الآراء. وفي هذا الصدد، يؤيد وفد بلدي تماما النداء الذي وجهته وفود عديدة للانتهاء من مفاوضاتنا في أقرب وقت ممكن في عام ١٩٩٦ لتقديم نص المعاهدة إلى الدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة للموافقة عليه.

إن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية هي بالفعل المهمة الرئيسية التي يضطلع بها المؤتمر هذا العام. وفي هذا الإطار، يود وفد بلدي أن يقتبس من كلمة الأمين العام للأمم المتحدة ما يلي: "لقد بدأنا اليوم سباقا مع الزمن. ولا يمكن تأجيل إبرام المعاهدة. ولا بد من إبرامها هذا العام. وإلا ستوجه ضربة قوية إلى النظام النووي ونظام عدم انتشار الأسلحة النووية، ومن ثم إلى السلم والأمن ككل". وسترحب منغوليا بأي مبادرة تسهم في التعجيل بعملنا. وبهذه الروح، نقدر إلى حد كبير المساهمة التي قدمها الوفدان الإيراني والأسترالي في المفاوضات الجارية. ولا شك أن النصين اللذين قدمهما الوفدان السالف ذكرهما سيساعداننا في التوصل إلى اتفاق بشأن عدد من القضايا القائمة.

لقد أحرزت المفاوضات المتعلقة بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية تقدما كبيرا حتى الآن ولا يزال هناك مع ذلك الكثير مما ينبغي عمله. والمطلوب على سبيل الاستعجال اتخاذ قرارات سياسية بشأن العديد من القضايا المعلقة مثل نطاق المعاهدة، وبدء نفاذها، والتحقق منها، والتفتيش الموقعي والمنظمة وتمويلها الشامل، وما إلى ذلك. وفي هذه المرحلة الحاسمة من مفاوضاتنا، يود وفد بلدي أن يكرر موقفه بشأن عدد من هذه القضايا الحيوية التي تنطوي عليها مفاوضاتنا.

يمثل النطاق في رأي وفد بلدي واحدا من القضايا الأساسية لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وتؤيد منغوليا إبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية تقرّ قوة تفجير صفرية حقيقية. ونعتبر أن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية يجب ان تكون شاملة وغير تمييزية في نطاقها وأن تحظر جميع التجارب النووية من جانب جميع الدول في جميع البيئات وإلى الأبد. وينبغي للمعاهدة أن تجذب إليها انضمام بلدان العالم قاطبة وأن يتم التحقق منها تحققا متعدد الأطراف وفعالا. وبعبارة أخرى، ينبغي لهذه المعاهدة أن تغطي جميع تجارب الأسلحة النووية أو أي تفجير نووي آخر لأي غرض كان، عسكريا أم سلميا أو خلافه. لذلك نؤيد الصيغة المتعلقة بالنطاق التي اقترحها الوفد الأسترالي والواردة في نصه النموذجي للمعاهدة. ونعتقد أن هذه الصيغة يمكن أن تستخدم أساسا سليما لإجراء المزيد من المفاوضات ونرحب بتقارب الآراء الذي بدأ يبرز حولها.

وفيما يتعلق ببدء نفاذ المعاهدة، فقد آن الأوان لاتخاذ قرار باعتماد واحد من الخيارات المختلفة الواردة في "النص المتداول". وفي رأي وفد بلدي أن هناك عاملين رئيسيين ينبغي مراعاتهما في هذا الصدد. أولا، إن بدء النفاذ يجب ألا يكون معقدا لدرجة يحتمل معها تأخير عملية بدء نفاذ المعاهدة. وثانيا، من المهم أن تصدق جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول ذات القدرة النووية على المعاهدة.

ويعتبر وفد بلدي أن مصداقية معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ستتوقف إلى حد كبير على نظام التحقق منها. ومن ثم، يجب أن يكون نظام التحقق المقبل كفؤا وفعالا من حيث التكاليف. وينبغي تزويده بقدرة رصد فعالة. ويمكن ان تشكل عملية التشاور والتوضيح جزءا هاما من نظام التحقق.

ونحن نؤيد نظاما للتحقق يضمن لجميع الدول الأطراف في المعاهدة التساوي في الوصول إليه. وفيما يتعلق بمكونات هذا النظام، يعتقد وفد بلدي أن نظام الرصد الدولي يمكن أن يتألف في البداية من تكنولوجيات الهزات الأرضية، والنويدات المشعة، والتكنولوجيات السمعية المائية ودون السمعية، ومن التفتيش الموقعي. وفي الوقت ذاته، نعتقد أن المعاهدة يجب أن تستفيد من التقدم الذي يحرزه العلم والتكنولوجيا في المستقبل.

وينبغي لشبكة رصد الهزات الأرضية أن يكون في قلب هذا النظام. وتسعدني ملاحظة أن حكومة بلدي قد تعهدت بالفعل للشبكة الأولية بمحطة سيزمية على الأراضي المنغولية. ونحن ننظر الآن في الإمكانية التقنية لنقل بيانات هذه المحطة إلى مركز البيانات الدولي كجزء من مساهمتنا في التجربة التقنية الثالثة التي يجريها حاليا فريق الخبراء العلميين. ويهتم بلدي أيضا بأن تقام فيه محطات أخرى تدخل في الشبكة السيزمية للمحطات المساعدة وشبكات رصد أخرى على السواء.

أما فيما يتعلق بالتفتيش الموقعي، فإننا نعتقد أن التفتيش الموقعي يجب أن يكون تدبيرا نادرا جدا في معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وألا يتخذ إلا بعد أن تكون جميع الخطوات الأخرى الممكنة قد استنفدت. ويجب أن تتمثل مهمته في توضيح أية مسألة تتعلق بعدم الامتثال المحتمل للالتزامات الأساسية للمعاهدة. وينبغي إجراء التفتيش الموقعي بطريقة فعالة وفي حينه وبأقل قدر من التقحُّم.

ويشاطر وفد بلدي وفود أخرى عديدة موقفها بأن التفتيش الموقعي يجب أن يكون أداة لرصد معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية فقط. ومن المهم أيضا، في هذا الصدد أن يوفر نظام التفتيشات الموقعية توازنا بين الردع وحماية المصالح الوطنية المشروعة. وفي رأينا أن الدولة الطرف هي الوحيدة التي يحق لها طلب إجراء تفتيش موقعي ويجب أن تكون المعلومات الواردة من نظام الرصد الدولي كافية للمبادرة بالطلب. ومن المعروف تماما أن القضايا المتعلقة بالتفتيش الموقعي قد نوقشت على نحو شامل أثناء المفاوضات التي جرت بشأن اتفاقية الأسلحة الكيميائية ونعتقد أن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية يمكن أن تستفيد من تلك السابقة.

ويولي وفد بلدي أهمية كبيرة للقضايا المتعلقة بإنشاء منظمة لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في المستقبل. ونحن نؤيد إنشاء منظمة صغيرة ولكن مستقلة يمكن أن تقيم تعاونا وثيقا مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ومن المهم لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أن تستفيد من خبرة الوكالة في ميدان التحقق.

وفيما يتعلق بتشكيل المجلس التنفيذي، نعتقد لأسباب تتعلق بفعالية التكاليف أن هذا الجهاز يجب أن يكون صغيرا نسبيا وتمثيليا وفعالا تماما مع ذلك. ومن الأساسي ضرورة الحفاظ على مبادئ المساواة والتوزيع الجغرافي العادل ونظام التناوب في المجلس التنفيذي.

ونحن نقدر الجهود التي بذلها السفير بن جلون - تويمي، كصديق لرئيس المجلس التنفيذي، لالتماس حل معقول لهذه القضية.

وبما أننا نتفاوض على معاهدة شاملة وغير تمييزية، فإن موقفنا هو أن من المفروض أن يكون لكل دولة طرف الحق في الاضطلاع بمهام في المجلس التنفيذي. لذلك نعتقد أنه لا ينبغي تخصيص مقعد دائم ولا استبعاد أي دولة طرف من شغل مقعد في المجلس التنفيذي. أما فيما يتعلق بالمعايير والطرائق المحددة الواجب تطبيقها على العضوية في المجلس التنفيذي، فمن رأي وفد بلدي أن الأمر يتطلب إيجاد صيغة تضمن التوازن بين الاعتبارات السياسية والتقنية.

واسمحوا لي أيضا بإبداء بعض الملاحظات حول عدد من القضايا الأخرى. ترحب منغوليا بالتطورات العديدة الإيجابية التي حدثت في ميدان نزع السلاح النووي، منها بوجه خاص الاتفاقات الهامة المتعلقة بإجراء تخفيضات كبيرة في الترسانتين النوويتين للولايات المتحدة والاتحاد الروسي، وبالخطوات التي اتخذتها فرنسا في الآونة الأخيرة. ومع ذلك، يلزم أن تبذل جهود منتظمة وتقدمية من طرف المجتمع الدولي للتوصل إلى الهدف النهائي المتمثل في إزالة الأسلحة النووية إزالة تامة. وفي هذا الصدد، يشترك وفد بلدي في ما أبدته وفود عديدة من قلق بشأن ضرورة التفاوض على نزع السلاح النووي في مؤتمر نزع السلاح ضمن إطار زمني محدد بإنشاء لجنة مخصصة. لذلك يؤيد وفد بلدي تأييدا تاما البيان المشترك الذي أصدرته

مجموعة الـ٢١ في ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ ومشروع المقرر الذي قدمته هذه المجموعة في ١٤ آذار/مارس ١٩٩٦ في هذا الصدد.

ومن المعروف تماما أن منغوليا قد أعلنت منذ أربع سنوات أراضيها منطقة خالية من الأسلحة النووية وقد رحبت بهذا الإعلان جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية وحركة عدم الانحياز. ونحن مقتنعون بأن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية معترفا بها دوليا في أنحاء مختلفة من العالم من شأنه أن يعزز السلم والأمن على الصعيدين العالمي والإقليمي. وبهذه الروح، يرحب وفد بلدي بحرارة بتوقيع رابطة جنوب شرقي آسيا وبلدان أخرى في جنوب شرق آسيا على معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا. ونلاحظ أيضا مع الارتياح معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا (معاهدة بليندابا) التي سيفتح باب التوقيع عليها في بداية نيسان/أبريل. ومن المشجع ملاحظة أن فرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة قد وقعت منذ بضعة أيام على البروتوكولات الثلاثة الملحقة بمعاهدة راروتونغا. ويرحب وفد بلدي بهذه الخطوة الإيجابية.

وثمة قضية أخرى أثارت الارتباك في المؤتمر لسنوات عدة هي توسيع عضوية مؤتمر نزع السلاح. ولا بد من معالجة هذه القضية بإنصاف ودون مزيد من التأخير. وتؤيد منغوليا الحل الشامل الذي اقترحه أو سوليفان وتساند قبول البلدان الـ٢٣ المدرجة في ذلك الحل على الفور. لذلك يؤيد وفد بلدي تنفيذ قرار مؤتمر نزع السلاح المؤرخ في ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ والوارد في الوثيقة CD/1356 في أقرب وقت ممكن.

ومن الأهمية بمكان في هذه المرحلة النهائية والحاسمة من مفاوضاتنا أن تتحلى جميع الوفود بالإرادة السياسية والمرونة وروح التوفيق لتحقيق هدفنا المشترك المتمثل في إبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية في أقرب وقت ممكن.

الرئيس: أشكر ممثل منغوليا على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى الرئاسة. وبذلك تنتهي قائمة المتحدثين التي لديّ لهذا اليوم. هل هناك أي وفد آخر يريد أن يأخذ الكلمة في هذه المرحلة؟

إذا لم يكن هناك من يطلب الكلمة، أود أن أسترعي انتباهكم إلى الاقتراح الذي قدمته مجموعة الـ٢١ كما ورد في الوثيقة CD/1388. إن المشاورات التي أجريتها حتى الآن بشأن هذا الاقتراح تشير إلى أنه لم يحظ بتوافق الآراء في هذه المرحلة. لذلك أنوي مواصلة المشاورات في الفترة الفاصلة بين الدورتين لتحديد أساس لحل وسط فيما يخص كيفية معالجة قضية نزع السلاح النووي في المؤتمر.

وفيما يتعلق بهذه المسألة، فقد طلبت البرازيل ومصر الكلمة. وأعطي الكلمة للسفير لافر من البرازيل.

**السيد لافر** (البرازيل): سأدلي الآن ببيان بصفتي منسقا لمجموعة الـ٢١.

لقد ألحـَّت مجموعة الـ٢١ باستمرار على بدء مفاوضات نزع السلاح النووي في مؤتمر نزع السلاح، وهذا هدف أولاه المجتمع الدولي الأولوية العليا.

ومنذ بداية هذا الجزء من دورة مؤتمر نزع السلاح، أعلنت مجموعة الـ٢١ موقفها من المسألة عن طريق البيانين اللذين تم الإدلاء بهما في الجلستين العامتين المعقودتين في ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ و١٤ آذار/مارس ١٩٩٦. وفي هذه الجلسة الأخيرة، قدمت المجموعة قرارا إلى المؤتمر لاعتماده (CD/1388) ليقوم بموجبه، قبل نهاية الجزء الأول من دورته لعام ١٩٩٦، بإنشاء لجنة مخصصة لنزع السلاح النووي.

وتأسف مجموعة الـ٢١ أشد الأسف لكون المشاورات التي أجراها الرئيس بشأن هذه القضية لم تسفر عن تحقيق نتائج إيجابية ولعدم تمكن المؤتمر من ثم من اعتماد هذا القرار في ذلك الوقت. وهي تشجب رفض دول أعضاء معينة في مؤتمر نزع السلاح التفاوض على قضية نزع السلاح النووي في المؤتمر، وهو هيئة التفاوض الوحيدة المتعددة الأطراف لنزع السلاح.

وتطلب مجموعة الـ٢١ أن تبقى هذه القضية قيد النظر الفعلي في جدول أعمال الرئيس، وتكرر عزمها على الاجتهاد في العمل من أجل تخليص كوكبنا من التهديد الذي تمثله الأسلحة النووية بنفس الطريقة التي تصدى بها المجتمع الدولي لأسلحة أخرى للدمار الشامل.

**السيد زهران** (مصر) إنه لمن دواعي سروري أن أطلب الكلمة والحال أن واحد من أبناء أفريقيا المخلصين، السفير أبوا من نيجيريا، يتولى رئاسته بكفاءة ومهارة. وسيعقد مؤتمر نزع السلاح، بفضل مهارته المعروفة وخبرته الدبلوماسية الواسعة، مداولات بناءة وعملية في الجزء الأول من دورة مؤتمر نزع السلاح لعام ١٩٩٦. وكما أوضحه وفد بلدي لسلفكما، السفير آي من ميانمار والسفير راماكر من هولندا، اللذين أعرب لهما عن تقديري لمساهمتهما في الاضطلاع بمهام رئاسة مؤتمر نزع السلاح، أتعهد بأن أقدم لكم كامل دعمي وتعاوني.

وأود بداية أن أؤيد تماما البيان الذي أدلى به السفير سيلسو لافر من البرازيل نيابة عن مجموعة الـ٢١ بشأن نزع السلاح النووي، وأتمنى لكم، السيد الرئيس، النجاح في مواصلة المشاورات المتعلقة بهذه القضية في الفترة الفاصلة بين الدورتين، وأشكركم على إتاحة فرصة مناقشة هذه المسألة البالغة الأهمية لنا جميعا. إن الاقتراح الرسمي الذي قدمته مجموعة الـ٢١ في مؤتمر نزع السلاح في ١٤ آذار/مارس ١٩٩٦ لإنشاء لجنة مخصصة لنزع السلاح النووي لإجراء مفاوضات بشأن هذه القضية التي نوليها الأولوية القصوى يرد في الوثيقة CD/1388. ونأمل صادقين في أن نتمكن في المستقبل القريب جدا من تجاوز المناقشات الشكلية والشروع في إجراء مفاوضات جدية تتناول جوهر هذه المسألة.

وإذا كانت مصر هي وغيرها من البلدان الأعضاء في مجموعة الـ٢١ لا تفوت فرصة دون أن تثير مسألة نزع السلاح النووي، فلأن هذه القضية تستحق ببساطة عناية أكبر من تلك التي حظيت بها حتى الآن. ومع أننا ننوه بالجهود الملموسة التي بذلتها بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية وبالتعهدات الإيجابية التي اتخذتها في هذا الصدد، ونقدر تلك الجهود والتعهدات فإننا نعتبر أيضا أن حذف هذه القضية من جدول الأعمال الدولي لنزع السلاح لن يتم إلا حين تتحقق الإزالة الكاملة للأسلحة النووية. ولتحقيق هذا الهدف، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله وهذا العمل يجب أن يتم، في رأينا، هنا في مؤتمر نزع السلاح.

ونحن هنا جميعا في غرفة المجلس هذه قد أيدنا هدف الإزالة الكاملة للأسلحة النووية، ولكن واضح أن البعض منا على عجلة أكثر من غيرهم لتحقيق هذا الهدف. ونحن على عجلة. لماذا؟ لأننا نعتقد أن الظروف قد أصبحت مؤاتية في نهاية الأمر لكي نخلص العالم من الأسلحة النووية في إطار محدد بميقات. ونحن على عجلة أيضا لأننا نعلم تمام العلم أن الطريق لنزع السلاح النووي سيكون طويلا وصعبا وأنه كلما تأخرنا في سلك هذا الطريق طال بنا أمد تهديد الأسلحة النووية الماثل. وهذا التهديد، رغم الضمانات النافية له، هو تهديد حقيقي بالفعل لأنه لو لم يكن قائما، لما كان للأسلحة النووية، المفترض أن تشكل رادعا، سبب للوجود.

ولا بد لنا أيضا أن نحرر أنفسنا من الخوف - الخوف من التهديد الذي تمثله الأسلحة النووية - وهي أكثر أنواع الأسلحة دمارا. وما هي الطريقة التي يمكن بها التصدي للمخاطر التي تهدد الإنسانية والبيئة من استمرار وجود الأسلحة النووية والمفاعلات النووية غير المأمونة مثل الكارثة التي شهدناها في تشيرنوبيل؟ لقد سمعنا منذ أسبوع من وزير خارجية أوكرانيا عن العدد الهائل من الضحايا وعن ضخامة التضحيات التي تمس البشر والبيئة. ونفس هذا الخوف قائم اليوم في مصر وفي الشرق الأوسط. إننا نعيش كابوسا نتيجة تسرب الإشعاعات من مفاعل ديمونة في إسرائيل بفعل الهزات الأرضية التي أصابت المنطقة في الأعوام الأخيرة.

لقد تم التصدي للأسلحة البيولوجية على أساس متعدد الأطراف ولا تزال المفاوضات المتعددة الأطراف جارية لتزويد اتفاقية الأسلحة البيولوجية بآلية للتحقق من أجل تأمين الامتثال لأحكامها. وكذلك جرى التصدي للأسلحة الكيميائية على أساس متعدد الأطراف في نفس هذه الغرفة. ولذلك فإننا لسنا مقتنعين بحكمة القرار الذي اتخذته بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية بوجوب تناول الأسلحة النووية بطريقة مختلفة وحصرا من جانب الذين يملكونها رسميا. وإذا كان نزع السلاح النووي من الشؤون التي تخصّ الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية دون سواها، فما الذي سيحدث للأسلحة النووية التي قد تكون في حوزة دول أخرى غير ملزمة قانونا بعدم حيازتها؟ ولنفس هذا السبب، نشعر بالقلق لعدم تنفيذ المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية كما أشرنا إلى ذلك وأعربنا عنه في مؤتمر استعراض وتمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في عام ١٩٩٥. فهذه المعاهدة قد نصت حين تم التوقيع عليها في عام ١٩٦٨ على أن وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي سيتمان في تاريخ مبكر. وهذا الهدف لم يتحقق بعد ٢٨ عاما من تاريخ التوقيع على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وأكرر: "في تاريخ مبكر".

ولا أود أن أكرر هنا الحجج التي أبديناها مرارا بصدد مسألة نزع السلاح النووي لأن هذه الحجج معروفة لدينا جميعا تمام المعرفة. وأود فقط أن أوضح تماما وأن أكرر بقوة طلب مصر الداعي إلى ضرورة إدراج بند مستقل - بند منفصل - بشأن نزع السلاح النووي في جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح، وإنشاء لجنة مخصصة لنزع السلاح النووي في إطار مؤتمر نزع السلاح لتبدأ مفاوضات بشأن نزع السلاح النووي مباشرة بعد اختتام المفاوضات المتعلقة بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ويمكن لهذه اللجنة المخصصة أن تقوم في البداية، وكخطوة أولى، بإجراء مفاوضات بشأن قضية حظر إنتاج المواد الانشطارية للأغراض العسكرية التي نعتبرها قضية من قضايا نزع السلاح النووي. وفي نفس الوقت، يمكن إجراء مشاورات في إطار اللجنة المخصصة المقترح إنشاؤها لوضع ولاية مفصلة تطرح عددا من الأطر الأخرى المحددة الميقات لنزع السلاح النووي لمباشرة اللجنة المخصصة عملها في المستقبل.

ونحن لا نعتقد، خلافا لغيرنا، أن مؤتمر نزع السلاح يقضي من الوقت أكثر مما يلزم في تناول القضايا النووية. إننا نعتقد أنه يتدارك فقط كل ما أضاعه في الماضي من وقت حين تجاهل تماما القضايا النووية أو أولاها مجرد كلام لا يتبعه فعل. ونحن نتطلع إلى اليوم الذي تحذف فيه نهائيا من جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح جميع البنود المتعلقة بالقضايا النووية، ولكن ذلك سيحدث فقط متى تحقق مطمح الأغلبية الساحقة والمطمح الإجماعي بالفعل للمجتمع الدولي في نزع السلاح النووي الحقيقي.

وقبل أن أختتم كلمتي، أود أن أعرب عن ارتياحنا لتوقيع فرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة على البروتوكولات الثلاثة الملحقة بمعاهدة راروتونغا لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب المحيط الهادئ في فيجي في ٢٥ آذار/مارس باعتبار ذلك خطوة أخرى هامة في سبيل تنفيذ هذه المعاهدة تنفيذا كاملا. ونحن سعداء أيضا بالتوقيع على معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا. وثمة خطوة أخرى مقبلة تتعلق بالجهود التي تبذل من أجل عدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي. وستكون هذه الخطوة هي التوقيع في القاهرة في ١١ نيسان/أبريل من الشهر القادم على معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا، وهي المعاهدة التي دعيت إلى التوقيع عليها الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية جميعها.

**الرئيس**: أشكر السفير زهران، ممثل مصر الموقر على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى الرئاسة. هل هناك أي وفد آخر يريد أن يأخذ الكلمة بشأن هذا البيان؟ يبدو أن لا أحد يطلب الكلمة. سنضع بطبيعة الحال نصب أعيننا التعليقات التي أبديت بشأن هذه المسألة وسنواصل إجراء المشاورات التي ستعقد، من ثم، في الفترة الفاصلة بين الدورتين.

وأود أن أنتقل الآن إلى قضية توسيع عضوية المؤتمر. كما تدركون، يقضي القرار الذي اتخذه المؤتمر في الوثيقة CD/1356 بأن "يستعرض المؤتمر الحالة بعد تقديم تقارير مرحلية من الرئيس عن المشاورات الجارية في نهاية كل جزء من دورته السنوية". وكما تعلمون، قام كل من سلفي، السفير آي من ميانمار والسفير راماكر من هولندا، بإجراء مشاورات مكثفة بشأن القضية وأبلغا المؤتمر بالنتائج التي أسفرت عنها في الجلستين العامتين ٧٢٥ و٧٢٦ على التوالي. ومن جانبي، فقد واصلت إجراء هذه المشاورات بالاعتماد على الجهود التي بذلها سلفيّ من أجل التوصل مبكرا إلى حل هذه القضية القائمة منذ وقت طويل. وفي هذه المرحلة، أرى لزاما عليّ أن أبلغ بأن ليس من الممكن تنفيذ القرار المتعلق بتوسيع عضوية المؤتمر.

وغني عن القول إنني سأستغل مع ذلك كامل الفترة الفاصلة بين الدورتين بحثا عن طرق ووسائل لتنفيذ هذا القرار تنفيذا مبكرا.

ولدي على قائمة المتحدثين بشأن هذه المسألة ممثل شيلي، السفير بيرغونيو.

السيد بيرغونيو (شيلي) (الكلمة بالاسبانية): السيد الرئيس، اسمحوا لي أن أهنئكم على توليكم الرئاسة وعلى توجيهكم لعملنا بكفاءة بالغة، وأن أشكركم على ما أبديتموه إزاء وفود البلدان في مجموعة الـ٢٣ من لطف واهتمام مواصلين بذلك عادة أسلافكم. لقد عهدت المجموعة إليّ بمهمة الإدلاء ببيان قصير عن الجزء من تقريركم الذي يشير إلى تطبيق المقرر CD/1356؛ ونحتفظ بحق إثارة هذه المسألة مرة أخرى في الوقت الملائم.

ومن جانبي، أود قبل تلاوة البيان، أن أعرب عن تأييدي للبيانات التي تم الإدلاء بها اليوم بشأن توقيع ثلاثة بلدان نووية على البروتوكولات الملحقة بمعاهدة راروتونغا، وللبيانات التي أدلى بها ممثل النمسا (الذي أشار إلى ما ورد على لسان الأمين العام للأمم المتحدة في الآونة الأخيرة) وممثلو البرازيل والجمهورية التشيكية ومنغوليا بشأن مسألة عضوية المؤتمر. وأود أن أشكركم أيضا على المعلومات التي أتحتموها بشأن مواصلة إجراء المشاورات المتعلقة بهذا الموضوع خلال الفترة الفاصلة بين الدورتين، وأن أعرب عن الأسف لعدم التمكن من إجراء مناقشة أكثر شمولا في الجلسة العامة. وسأتلو الآن البيان المقدم من مجموعة الـ٢٣ بالانكليزية.

(واصل كلمته بالانكليزية)

أود أن أصرح بما يلي نيابة عن اسبانيا، إسرائيل، أوكرانيا، بنغلاديش، بيلاروس، تركيا، جمهورية كوريا، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جنوب أفريقيا، زمبابوي، سلوفاكيا، السنغال، سوريا، سويسرا، شيلي، العراق، فنلندا، فييت نام، الكاميرون، كولومبيا، النرويج، النمسا، ونيوزيلندا. ونحيط علما بتقرير رئيس مؤتمر نزع السلاح الذي اعترف بأنه لم يحرز أي تقدم بشأن تنفيذ المقرر CD/1356. ونعرب بشدة عن أسفنا لهذه النتيجة ونحث مرة أخرى مؤتمر نزع السلاح على حل هذه المسألة على وجه السرعة. ونعتقد أيضا أن المؤتمر لا يتصرف وفقا لروح المقرر CD/1356 الذي اتخذه ولروح قرار الجمعية العامة ٧٢/٥٠ جيم. ففي مقرره المعتمد في ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، اعتمد مؤتمر نزع السلاح في نهاية الأمر تقرير المنسق الخاص لموضوع توسيع العضوية والتكوين الموصى به لمؤتمر نزع السلاح المرفق به. ووقت اعتماد هذا المقرر، أوضح البيان الذي اعتمدته في هذه المناسبة جميع البلدان الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح أن المؤتمر ككل على استعداد لقبول بلداننا الـ٢٣ كأعضاء فيه. ويلزم الظفر بحل دون مزيد من التأخير.

الرئيس (الكلمة بالانكليزية): أشكر سفير شيلي الموقر على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى الرئاسة. هل هناك أي متحدث آخر يود أن يأخذ الكلمة بشأن هذا البيان؟ ما من أحد يطلب الكلمة.

إن الجلسة العامة لهذا اليوم هي آخر جلسة تعقد خلال هذا الجزء من الدورة. وأثناء هذه الفترة، استطعنا أن نعيد إنشاء اللجنة المخصصة لحظر التجارب النووية التي يجري المؤتمر في إطارها المفاوضات الهامة بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وقد عينا أيضا المنسق الخاص المعني بجدول الأعمال وهو السفير مغلاوي من الجزائر.

وقد عملنا بكدٍّ وجدّ في هذه الدورة. وأود أن أعرب عن الثناء لرئيس اللجنة المخصصة لحظر التجارب النووية، السفير راماكر من هولندا، على جهوده التي لم تعرف الكلل وعلى إدارته الكفؤة لأعمال اللجنة. كما يجدر التنويه بجهود السفير بردنيكوف من الاتحاد الروسي والسفير زهران من مصر، رئيسا فريقي العمل ١ و٢ على التوالي. فهم والعديد من أصدقاء الرئيس لا يألون جهدا لضمان إحراز تقدم في مفاوضاتنا.

وبالرغم من جهودنا الجماعية، لا يزال هناك طريق طويل أمام المفاوضات المتعلقة بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وتتيح الفترة الفاصلة بين الدورتين فرصة للتفكير في المشاكل المعقدة التي لا يزال ينبغي حلها. وأحث جميع الوفود على الإفادة من الفترة لالتماس تعليمات تسمح باختتام مفاوضاتنا بنجاح بحلول نهاية الدورة الثانية. فنحن على عتبة إنجاز تاريخي آخر لمؤتمر نزع السلاح. ولا ينبغي لنا أن نفوت هذه الفرصة.

وأود الإفادة بأن المنسق الخاص المعني بجدول الأعمال يجري مشاورات هامة. وأتوقع أن يبلغ المؤتمر بالتقدم المحرز في مشاوراته. وينبغي لنا أن نواصل تقديم التعاون اللازم له لتأمين نجاح مهمته.

لقد عممت الأمانة، بناء على طلبي، جدولا زمنيا مؤقتا باجتماعات الأسبوع الأول من الجزء الثاني من دورة عام ١٩٩٦. وأعد هذا الجدول الزمني بالتشاور مع رئيس اللجنة المخصصة لحظر التجارب النووية، وهو كالعادة مجرد جدول إرشادي ويخضع للتغيير إذا اقتضى الأمر ذلك. وفي هذا الصدد، أود أن استرعي انتباهكم إلى أن يوم الخميس ١٦ أيار/مايو يوم إجازة وسيكون قصر الأمم مغلقا، وقد أعيد من ثم تحديد موعد عقد الجلسة العامة يوم الثلاثاء ١٤ أيار/مايو. فهل لي أن أفترض أن الجدول الزمني مقبول؟

وقد تقرر ذلك.

**الرئيس**: بناء على طلب رئيس اللجنة المخصصة لحظر التجارب النووية، أود أن أحيط الوفود علما بأنه سيجري مباشرة بعد هذه الجلسة العامة عقد جلسة للجنة المخصصة. وهذه الجلسة ستعقبها جلسة لصديق الرئيس المعني بالتفتيش الموقعي.

وكما اتفق، ستعقد الجلسة العامة القادمة للمؤتمر يوم الثلاثاء ١٤ أيار/مايو ١٩٩٦ الساعة ١٠/٠٠.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٤٥